\

تم التحميل من اسهل عن بعد

بسم الله الرحمن الرحيم

منتديات التعليم عن بعد

تفريغ اللقائات الحية لمقرر

مبادئ الاقتصاد الكلي 102

المستوى الثالث

إعداد وتنسيق

خلوديات

اللقاء الأول / مبادئ الإقتصاد الكلي

مفاهيم في الإقتصاد الكلي

ما هو علم الإقتصاد عامة ؟

هو العلم الذي يدرس كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية النادرة نسبيا لإنتاج السلع و الخدمات لإشباع حاجات الناس المتزايدة .

وهو علم حديث جاء من القرن 18 وجاء من اجل الإجابة على المشكلة الإقتصادية التي تتبع الندرة النسبية للمواد وللإجابة على أسئلة أخرى جائت نتيجة تطور الأعمال وتطور الإقتصاد من مرحله لمرحله .

عناصر الإنتاج : رأس المال, العمل, الأرض

ما الفرق بين الإقتصاد الجزئي و الإقتصاد الكلي ؟

الإقتصاد الجزئي	الإقتصاد الكلي
يدرس كل سلعة على حدى .	يدرس مجموعة من السلع المتنوعة مع بعضها .
يهتم بدراسة الوحدات الاقتصادية بالأفراد كفرد سواء مستهلك أو منتج ويهتم بالمنشاة ويسمى أحيانا بالاقتصاد الوحدة لأنه يأخذ قطاع واحد لوحده	يدرس النشاط الإقتصادي للمجتمع ككل أي يتعامل مع الإقتصاد القومي كوحدة واحدة أي يهتم الاقتصاد الكلي بالقضايا الكلية كالإستهلاك الكلي , الإدخار القومي و المستوى العام للأسعار و الناتج المحلي الإجمالي للبلد في سنة معينة ونسبة البطالة
مثال : [منتج سلعه معينة , سعر سلعة معينة]	مثل : ولا يهتم بسلعة واحدة بل يهتم بالطلب على جميع السلع في داخل الاقتصاد طبعاً قمح و ذرة و لبن وسيارات وغيرها فهذه كلها تتعامل كوحدة واحدة

من أهم هذه المفاهيم والمصطلحات التي سنستخدمها في الاقتصاد الكلي :

يهتم الاقتصاد الكلي بالقضايا الكلية [المعضلات] (التضخم ، البطالة) يهتم بها الاقتصادي الكلي ويعالجها ويجد الحلول لها.

التضخم : هو الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار.

والمستوى العام للأسعار أي لمجموع أو لسلة من السلع إما في حين أننا سندرس سعر سلعة لوحدها فهذا لا يعتبر تضخم فمثلاً : لو ارتفع سعر القمح لوحدة فهذا ليس تضخم ... بل يجب أن يكون مجموع من السلع عادة (القمح , الرز , الأحذية ,الملابس ... هذه كلها ترتفع معاً فهذا تضخم .

البطالة : تُعرف البطالة في المجتمع ما بأنها تعطل لجزء من قوة العمل الراغبة و القادرة على العمل , تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي ... إما إذا أن شخص يوجد له عمل متوافر وهو لا يريد العمل فهو ليس من ضمن البطالة ..

ويمكن قياس معدل البطالة من خلال الصيغة الآتية :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العامله}} \times 100\%$$

مثال : القوة العاملة = 2000000 و عدد العاطلين = 2200000

$$\text{فيكون معدل البطالة} = \frac{2200000}{2000000} \times 100\%$$

وتظهر البطالة عادة أوقات الركود الاقتصادي(أي قلة الأعمال) وتقل في أوقات الازدهار الاقتصادي (أي ازدياد الأعمال) تؤدي إلي انخفاض في معدل النمو الاقتصادي لان الأيدي العاملة من عناصر الإنتاج ووجود البطالة يؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي لان بعض من عناصر الإنتاج غير مستخدم .

فمثلاً: الشركات حين تنخفض الأعمال لديها تقوم بتسريح العمال وتحدث البطالة .

النمو الاقتصادي:

عندما نتكلم عن النمو الاقتصادي فنعني به معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP.

GDP : وهي مجموع ما ينتجه البلد من سلع و خدمات إذا ارتفع من فترة لأخرى .

مثلاً : لو كان في عام 2014 الإنتاج عبارة عن 20 مليار سعودي وفي عام 2015 زاد الإنتاج 21 مليار سعودي فهُنا نمى الإنتاج المحلي الإجمالي بمقدار 1 مليار سعودي ...

كل دوله تبحث في الحقيقة في الازدياد في نمو المعدل الاقتصادي قد يكون من أسباب هذا النمو:

العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الإقتصادي ..

1- توظيف جميع عناصر الإنتاج أي عدم وجود بطالة .

وعناصر الإنتاج عبارة عن عنصريين (عنصر العمال , وعنصر رأس المال) وجميعها ترفع العملية الإنتاجية وعنصر رأس المال ليس المقصود به المال نفسه و إنما الألآت مثل الجرافات مثل الماكينات مثل العدد التي تدخل ايضاً في العملية الإنتاجية و كل هذا يساهم في عملية النمو الإقتصادي .

2- التوظيف الأمثل لهذة العناصر لكي يعطي كل عنصر إنتاجي أفضل إنتاجيه بالنسبة له .

فلا يكفي أن يقوم بتوظيف العمال وتوظيف الألآت يجب أن يكون هذا التوظيف توظيف أمثل لهذه العناصر من اجل الحصول على اعلى إنتاجية للعامل و اعلى إنتاجية الأله اللذان يقومان بعملية الإنتاج .

3- التراكم الرأسمالي

كلما زاد تراكم رأس المال كلما زادت المقدرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادية اعلى.

4- التعليم والتدريب

فالعمالة الماهرة والمدربة لاشك تزيد من إنتاجيتهم وبالتالي سيزيد من معدلات النمو الاقتصادي.

مثلاً : في السعودية طُبق نظام حافز من اجل حل مشكلة البطالة في السعودية ورفع النمو الإقتصادي في البلد ومن خلال حافز يقوم بالإتفاق بين وزارة العمل وشركات مثل كارفور أو العثيم ...

فتقوم هذه الشركات بتدريب العمال وتدفع رواتب لهم لكل من يلتزم بالبرنامج التدريبي من اجل إدماجه في العملية الإنتاجية و التنموية وهكذا التعليم و التدريب يساعد على نمو الإقتصاد .

الحساب التجاري : وهو صافي التجارة الخارجية، بمعنى قيمة صادرات البلد مطروحا منها قيمة المستوردات من الخارج :
(X – M)

صادرات البلد X : وهو ما يذهب من سلع وخدمات للبلد إلى المستهلكين خارج البلد

فمثلاً : الأردنيين و المصريين و الأمريكان يطلبوا سلع من السعودية كالتمر أو النفط .

المستوردات M – : وهو ما نطلبه نحن المستهلكين داخل البلد من سلع وخدمات من خارج البلد .

فمثلاً : نطلب من سيارات يابانية أو سيارات ألمانية او ملابس ايطالية

لماذا المستوردات M – سالب ؟؟

لأن جزء من دخلنا كسعوديين يُدفع للخارج فأي شئ خارج فهو سالب أما ما يدخل إلينا فهو موجب .

البعض يسمي الحساب التجاري بالميزان التجاري وهذا خطأ فالميزان دائماً متوازن فيمكن أن نقول ميزان المدفوعات لأنه دائما متوازن الطالع يساوي الداخل , لكن الحساب التجاري لا يمكن الإطلاق عليه ميزان بل حساب لأنه ليس دائماً متوازن لأنه ممكن في لحظه معينة يكون متوازن ثم يتغير ليوجد به إما عجز أو فائض .

له ثلاث حالات :

- يكون الحساب متوازن في حالة كانت قيمة الصادرات = قيمة الواردات.

- يكون عجز في الحساب التجاري عندما قيمة الصادرات < قيمة الواردات.

- يكون فائض في الحساب التجاري عندما قيمة الصادرات > قيمة الواردات.

منحنى إمكانيات الإنتاج:

هو المنحى الذي يمثل أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع في ظل استخدام جميع عناصر الإنتاج (عمال و رأس مال)

منحنى إمكانيات الإنتاج يربط بين النقاط المختلفة من X و Y والتي يستطيع المجتمع أن ينتجها بأعلى كفاءة ممكنة ...
بشرطين: 1- إذا وظف جميع عناصر الإنتاج . 2- إذا استخدمها بأعلى كفائة ممكنة .

فمثلاً :

نفترض ان الدنيا سلعتين فقط نريد إنتاجهما في البلد وهي بناء المساكن (وحدات سكنية) و الإنتاج الزراعي (القمح)

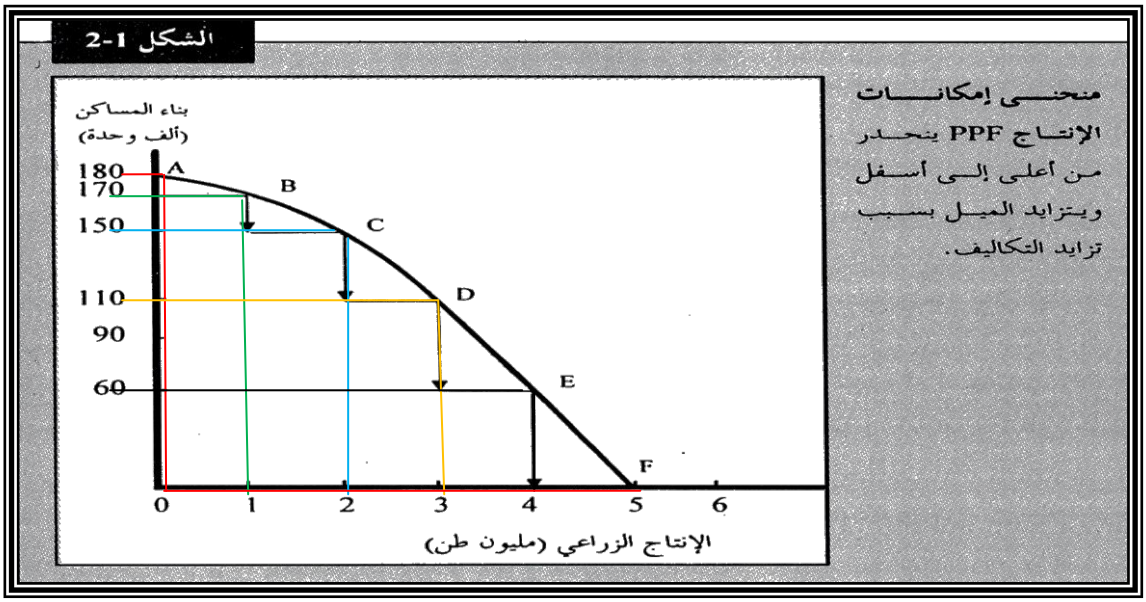

عند A ينتج البلد 180 ألف وحدة سكنية و صفر طن من القمح في الإنتاج الزراعي وهذا يعني أن جميع العمال و رأس المال تم توظيفهم في بناء الوحدات السكنية لذلك أنتجت 180 ألف وحدة ولكن لم يتم توظيف أي عنصر في الإنتاج الزراعي لذلك الإنتاج من القمح صفر .

عند B تم التنازل عن جزء صغير من العمال ورأس المال لتوظيفهم في الإنتاج الزراعي فأنتج واحد مليون طن من القمح ونقص الإنتاج في الوحدات السكنية إلى 170 ألف وحدة سكنية .. (يقل بناء وحدات سكنية و يزيد الإنتاج الزراعي)

عند C نوظف جزء أكبر من العمال و المال في الإنتاج الزراعي فيزداد الإنتاج إلى 2 مليون طن قمح و ينقص الإنتاج في وحدات السكنية إلى 150 ألف وحدة سكنية .

وهكذا في جميع النقاط .. D , E , F

فشئ يتم على حساب شئ أخر

وجميع النقاط A , B , C , D , E , F تمثل أقصى ما يمكن إنتاجه من قمح و من مساكن أي ما يعرف بوضع التوظيف الكامل ضمن إطار العمال و رأس المال الموجود عندي بالبلد .

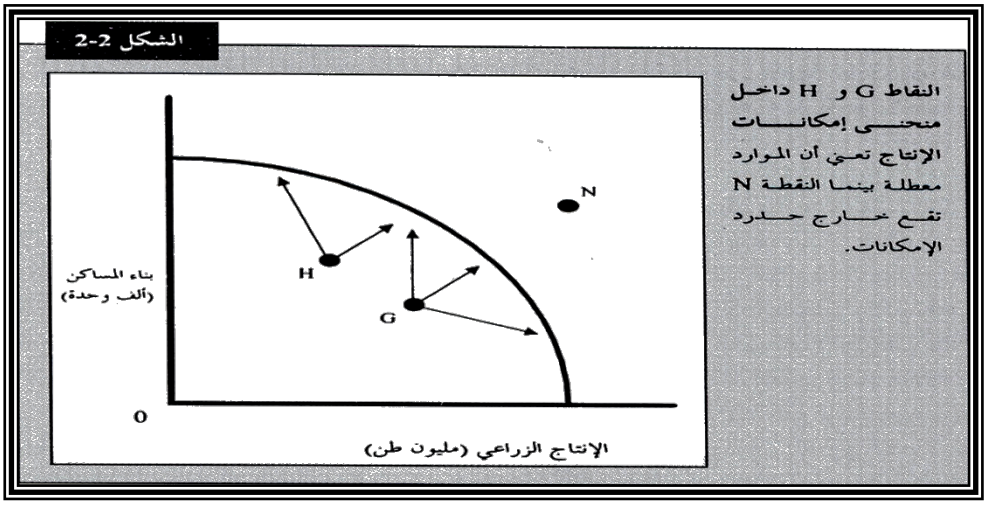

H و G نقاط داخل المنحنى تعني انه لم يتم استخدام جميع العناصر في العملية الإنتاجية هذا يعني ان جزء من العمال و رأس المال لم يتم توظيفه بالكامل ...

فمثلاً : عند H ينتج أقل مساكن و أيضا اقل إنتاج زراعي , فعند H و G هناك جزء من العناصر تم هدرها ولم يتم استغلالها بشكل كامل فربما تم توظيف جميع العناصر بشكل كامل لكن ليس بشكل كفؤ او مثالي في العملية الإنتاجية.

عند النقطة N التي تقع خارج المنحنى وهي تعتبر نقطة مستحيلة .. لماذا نقطة مستحيلة ؟ لأنة لا يمكن الإنتاج عند هذه النقطة حتى لو تم توظيف جميع العمال مع رأس المال من جرافات و معدات لم يمكن توفير الإنتاج عند النقطة N لأنها خارج المنحنى أي خارج حدود و إمكانيات الإنتاج ...

يمكن في إحدى حالتين أن نصل إلى الإنتاجية في النقطة N على المدى البعيد او المتوسط فقط :

1- بجلب عناصر إنتاجية من عمال و رأس المال من خارج البلد و أدخلناها العملية الإنتاجية
2- ندخل التكنولوجيا و نحسنها لإيفاده العملية الإنتاجية

لكن في الظروف الحالية والمدى القصير فإن النقطة N خارج حدود منحنى إمكانية الإنتاج لذلك فهي مستحيلة .

ملاحظات مهمة :

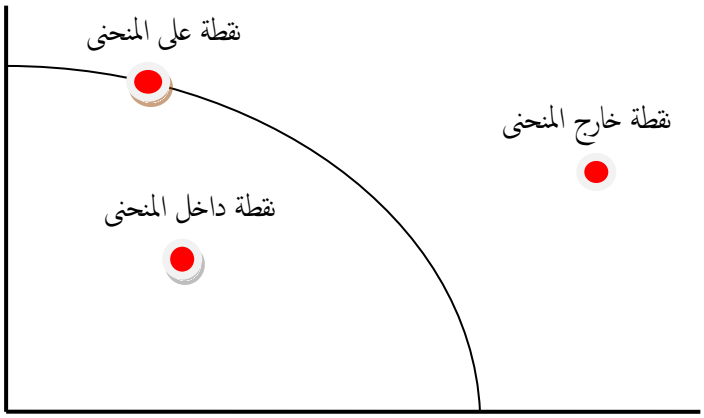

1- جميع النقاط على المنحنى تمثل أقصى ما يمكن إنتاجه أي تمثل ما يعرف بوضع التوظف الكامل Full employment (أقصى إنتاج ممكن من المساكن و القمح)

2- أية نقطة تقع داخل المنحنى تعني:

- إما أن تكون عناصر الإنتاج لم يستخدمها كاملة أي هناك بطالة.
- أن يكون استخدمنا عناصر الإنتاج لكن لم نستخدمها بأعلى كفاءة ممكنة.

3- الانتقال من نقطة إلى أخرى على المنحنى يعني زيادة الإنتاج من إحدى المنتجين مقابل خفض الإنتاج من المنتج الآخر.

4- أية نقطة تقع خارج المنحنى لا يمكن تحقيقها أو الوصول إليه، لأنها تتطلب موارد أكثر، أو تطور تكنولوجي .

الطلب الكلي والعرض الكلي

الطلب الكلي :

في الاقتصاد الجزئي: نقصد بالطلب جميع المستهلكين لكن على سلعة واحدة.

في الاقتصاد الكلي: عندما نتكلم عن الطلب الكلي نتكلم عن طلب جميع الافراد على جميع السلع.

الطلب الكلي: هو إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين. بمعنى إجمالي إنفاق القطاعات الاقتصادية المختلفة. .... الإنفاق الكلي هو الطلب الكلي

الطلب الكلي = الناتج الإجمالي = الدخل الكلي = الإنفاق الكلي

في الإقتصاد هناك أربع قطاعات أو مكونات تقوم بعملية الإنفاق المخطط على السلع و الخدمات ..

مكونات الطلب الكلي:

1- الإنفاق الاستهلاكي أو الاستهلاك الكلي C

وهم الأفراد مثل الموظفين في الدولة في نهاية كل شهر يستلموا الرواتب ثم يقوموا بإنفاقها لإستهلاك السلع والخدمات من لبن أو خبز أو ملابس وغيرها

2- الإنفاق الاستثماري I

أي الإنفاق على المعدات مثل الألآت و الجرافات والماكينات و شراء أي شئ يدخل في العملية الإنتاجية أو الإستثمارية

3- الإنفاق الحكومي(قطاع يكون له مشتريات يكون له إنفاق) G

لأن الحكومة تقوم بهذة العملية من خلال العطائات فمثلا:حين تقوم الحكومة بحالة عطاء على شركة فيعتبر ان الحكومة هي من قامت بعملية الإنفاق على السلع و الخدمات لهذة الشركة .. ومنها

أ- الإنفاق الحكومي (الإستثماري) ب- الإنفاق الحكومي (الإستهلاكي)

4- صافي الصادرات (نقصد به الصادرات ناقص الواردات). X-M

ويسمى الإنفاق الخارجي

العرض الكلي :

العرض الكلي: مرتبط بالإنتاج وهو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع الاقتصادي وهم (الشركات و رجال الأعمال و المنتجين) خلال فتره زمنيه معينة.

يتحقق التوازن: يتحقق عندما يتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي.

التدفق Flow و الرصيد Stock:

التدفق (التيار)	الرصيد
هو التغير خلال فتره زمنيه معينة.	فهو كمية ثابتة في لحظه معينة
مثال : الدخل، الناتج، الإنفاق والاستهلاك وأرباح الشركات , الراتب , كلها تعتبر تدفقات الاستثمار تعتبر إيجابية في الاقتصاد لأنه اقتصاد محمود ..	مثال : الثروة ورأس المال والتوظيف عبارة عن أرصده يمكن تحديدها في لحظه معينة.
فمثلاً : إذا كان الناتج القومي في عام 2013 هو 20 مليار و في عام 2015 أصبح 21 مليار فنحسب مقدار التغير في التدفق = 21 مليار – 20 مليار = 1 مليار وهكذا يحسب فإذا ارتفع فهو تغيير إجابي و إذا إنخفض فهو تغير سلبي	مثلا : إذا شخص عنده دخل شهري بمقدار 5000ريال و رصيد في البنك 20000 ريال يكون هذا الدخل الشهري تدفق أما المبلغ اللي بالبنك فهو رصيد

الدخل والثروة

الدخل Income	الثروة Wealth
هو تدفق نقدي يخلق قوة شرائية لدى الفرد.	رصيد الفرد في لحظه معينة.

الإقتصاد في أي مجتمع أو دولة يمر بتقلبات و موجات فيرتفع أحيان

وينخفض أحيان وهذا ما يسمى بـ :

الانتعاش الاقتصادي (من القاع إلى القمة)	الانتعاش يعني بداية تحسن الاقتصاد بشكل عام. يعني بداية نمو الإنتاج المحلي وبذلك توظيف المزيد من العمالة وبالتالي البطالة سوف تقل.والانتعاش يأخذ له وقت حتى يصل إلى الرواج الاقتصادي. بالذات إذا كان الركود أو الانكماش الذي سبق الانتعاش قوي جدا.
الرواج الاقتصادي (في القمة)	تكون الدولة وظفت جميع عناصر الإنتاج أي تكون نسبة البطالة منخفضة جدا ويكون مستوى النمو في الدخل القومي كبير.
الركود اقتصادي (من القمة إلى النزول و فترته قصيرة)	أي انخفاض في مستوى الأنشطة الاقتصادية والإنتاج وتسريح العمال ثم إذا وصل إلى القاع يسمى قاع الركود الاقتصادي وعندما نصل إلى القاع يكون هناك معدل نمو منخفض جدا يكون هناك انكماش.
الكساد الاقتصادي (فترته طويلة)	انخفاض الناتج أو الدخل انخفاض كبير ومستوى البطالة بشكل كبير بالإضافة إلى أن المدة تكون لفترة طويلة جدا أكثر من سنة عادة. مثل الكساد العظيم الذي ضرب أمريكا بين 1929 إلى 1933.

فالدورة الاقتصادية تكون على الشكل :

انتعاش ← ازدهار ← رواج ← ركود ← انكماش ← كساد

ما الفرق بين الكساد الاقتصادي والركود الاقتصادي :

أن الركود فترته قصيرة، والانخفاض فيه معدله قليل

أما الكساد فترته طويلة والانخفاض فيه معدلة كبير

الفرق بين المعادلة والدالة:

كل معادلة ممكن نطلق عليها دالة لكن ليس كل دالة نطلق عليها معادلة.

المعادلة تعطي معلومات دقيقة بينما الدالة بشكلها العام تعطي معلومات عامة.

المعادلة أشمل من الدالة

مثال:

دالة الاستهلاك : $C = f(Y, W, r)$

يعني: C دالة الإستهلاك f تعتمد على , سعر الفائدة r , الثروة W , الدخل Y

أي ان دالة الإستهلاك = تعتمد على متغيرات هي (الدخل , الثروة , سعر الفائدة)

ولكن لا تعطي طبيعة العلاقة التي تربط الإستهلاك بهم .. لكن المعادلة تعطي

معادلة الاستهلاك: $C = a + by + fw - dr$

المعادلة تعطي ان الإستهلاك C يرتبط بعلاقة طردية مع الثروة W

المعادلة تعطي ان الإستهلاك C يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل Y

المعادلة تعطي ان الإستهلاك C يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة r

الناتج المحلي الإجمالي GDP	الناتج القومي الإجمالي GNP:
هو قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن سواءً أُنتِجت بِـ عناصر إنتاجية وطنية أو غير ذلك .	يركز على إنتاجية عناصر الإنتاج الوطنية سواءً أنتجوا داخل الدولة أو خارجها.
يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما يُنتج في الاقتصاد وضمن حدود البلد المعنى من سلع وخدمات سواء من قبل المواطنين أم غيرهم خلال فترة زمنية معينة. هذا التعريف يستبعد ما يعود على المواطنين من عوائد مالية وتحويلات نقدية من الخارج نظيري مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج، وكذلك دخل المواطنون الذين يقيمون في الخارج	يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما ينتجه مواطنون البلد فقط سواء كان الإنتاج ضمن حدود البلد المعني أو في الخارج، إضافة إلى العوائد المالية والتحويلات النقدية من الخارج نظير مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج. وهو بذلك يستبعد قيمة إنتاج غير المواطنين حتى لو كانوا ضمن حدود البلد المعني. من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الإقتصادي ومقدرة الإقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات.
فمثلاً : إجمالي ماينتجة الأردنيين و السعوديين و المصريين و البنقال داخل السعودية هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي	مثلاً: السعوديين الذين يعيشون في فرنسا يدخل إنتاجهم في الإنتاج القومي

ملاحظات مهمة :

1 - قانون الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد الإنتاج في الخارج

2 - قانون صافي عوائد الإنتاج في الخارج = صافي عوائد الإنتاج الداخلة للوطن _ صافي عوائد الإنتاج الخارجة من الوطن

كل ريال ينفق من شخص يمثل دخل شخص اخر

الإنفاق الكلي = الدخل

الناتج المحلي الإجمالي = الناتج = الدخل

الناتج المحلي = الدخل المحلي = الإنفاق الكلي

أحيانا يعبر عن الدخل الكلي بالناتج المحلي

نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل (في اقتصاد مغلق ذي قطاعين)

أولاً ما الفرق بين الإقتصاد المغلق و الإقتصاد المفتوح ؟

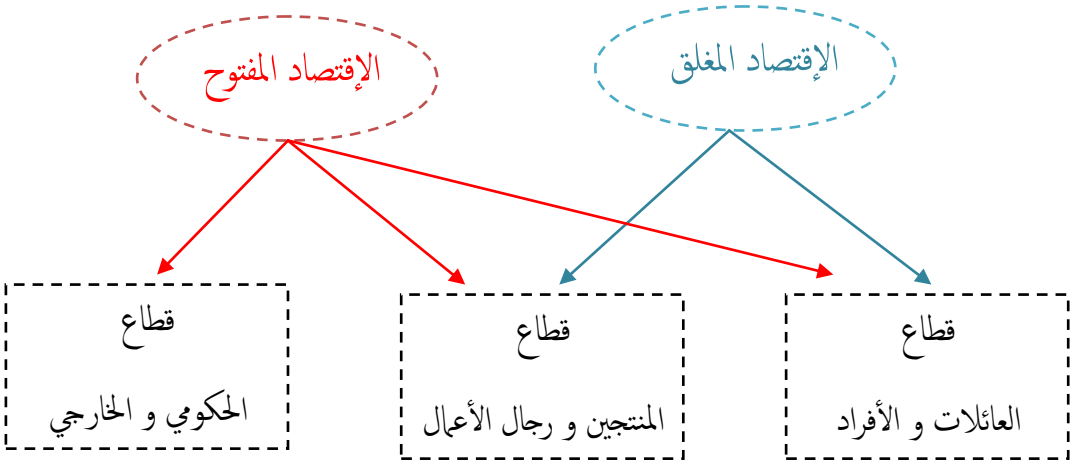

الإقتصاد المغلق له قطاعين: العائلات والأفراد , المنتجين و رجال الأعمال

الإقتصاد المفتوح له ثلاث قطاعات: العائلات والأفراد , المنتجين و رجال الأعمال , الحكومي

فلو أدخلت على القطاع المغلق بقطاعية قطاع ثالث وهو القطاع الحكومي أو الخارجي يتحول الإقتصاد من مغلق إلى مفتوح .

فرضيات النموذج :

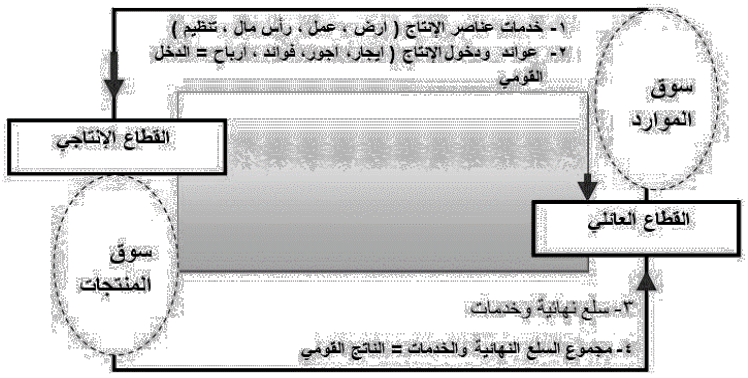

1) لدينا اقتصاد بقطاعين (اقتصاد مغلق) هما :

قطاع العائلات Households Sector و قطاع المنتجين Producers Sector

2) الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي (قطاع رجال الأعمال). لا يوجد ادخار. جميع ما يحصل عليه القطاع العائلي ينفقه على جميع السلع والخدمات الإستهلاكية

3) يركز النموذج على اعتبار أن: كل ريال ينفق من قبل شخص يمثل في الوقت نفسه دخلاً لشخص آخر.

أي أن : الإنتاج = الدخل = الإنفاق

أي أن الإنتاج يولد دخل والدخل لا بد أن يُنفق على سلع استهلاكية أو رأسمالية بمعنى ان الدخل سيولد إنفاق و بالتالي الإنفاق على السلع (هو طلب عليها) سيدفع الشركات (قطاع رجال الأعمال) إلى الإنتاج .

ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية:

- يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، ارض، رأس مال، تنظيم للقطاع الإنتاجي.
- يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول عناصر خدمات الإنتاج والمتمثلة في الأجور، الريع، الفوائد والأرباح ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل القومي.
- يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.
- يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي ويطلق على قيمة إنتاج السلع والخدمات المنتجة (الناتج القومي).

فمثلاً: لو أنتجت شركة ألف دولار أحذية فحين تباع الأحذية تأتيها إيراد للشركة ويولد دخل للشركة فتوزعها لكل من ساهم في العملية الإنتاجية مثل اجر العمال وربح الإدارة وفائدة لرأس المال ولصاحب الأرض الذي عليها المصنع يستلم إجارة الشهري او السنوي .

انتهى اللقاء الأول

اللقاء الثاني / مبادئ الإقتصاد الكلي

تابع مفاهيم في الإقتصاد الكلي

الفرق بين الاكتناز والادخار :

الإكتنـــــاز	الادخـــــــار
يُعتبر ظاهره مرضية في الاقتصاد وهو عندما يكتنز المال في الواقع فيتم حبسه عن التداول ويخرج من دائرة التدفق الدائري للدخل و الإنتاج مما يعني تعطل جزء من الموارد (بطالة في أحد عناصر الإنتاج).	فيعتبر ظاهره صحية لأنه عندما يُدخر المال فهو في الحقيقة يوظف لكي يستفيد منه المستثمرون والقطاع الإنتاجي.
توضيح : منع وحرمان المال من التداول أو الدوران في العجلة الإقتصادية و بذلك سيتعطل جزء من الموارد الإقتصادية ويصبح عاطل عن العمل وهذه ظاهرة سيئة لأن المال يصبح خارج دائرة النقدي للدخل و الإنتاج وهو أيضاً يُحارب بشكل كبير من قِبل الشريعة الإسلامية لأنه يُعتبر حرام كما جاء بقوله تعالى (والذين *يكنزون الذهب والفضة* ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم...) .	توضيح : عندما أقوم بإدخار مالي في بنك أو ادخره على شكل أسهم في السوق المالي فهذا توظيف لهذا المال لكي يتم الإستفادة منه للأخرين من المستثمرين و قطاع إنتاجي ويكون بذلك المال تم توظيفه داخل دائرة التدفق النقدي ويساهم في العملية الإنتاجية وليس خارجها مثل الإكتناز .
لأنه عندما تدخر المال في الحقيقة توظف هذا المال لأجل يستفيد منه المستثمرين والقطاع الإنتاجي فبالتالي وظفت المال. بينما عندما تكتنز المال في الواقع تحبسه عن التداول يعني عطلت مورداً من موارد الإنتاج وكأن عندنا بطالة في أحد عناصر الإنتاج	

الفرق بين الضرائب و صافي الضرائب :

الضـــــرائب	صـافي الضـــرائب
مجموع ما يدفعه قطاع الأفراد (العائلي) للحكومة كضريبة على الدخل .	حصيلة ما يدفعه قطاع الأفراد (العائلي) للحكومة كضريبة على الدخل مطروحا منها ما يتسلمه القطاع من الحكومة كإعانات ومدفوعات الضمان الاجتماعي.
للتوضيح : فإذا قامت الحكومة بفرض ضريبة على الدخل 10% وكان مجموع الدخل القومي 100 مليون فهذا يعني أن10 مليون دولار يجب أن يذهب للقطاع الحكومي هذه الضريبة وفي نفس الوقت تدفع الحكومة للمواطنين الذين هم بحاجة للمساعدة إعانات و مساعدات كالضمان الإجتماعي وغيره فهنا تُطرح هذه الإعانات من الضرائب حتى نُخرج صافي الضرائب .	

الفرق بين الدخل الشخصي و الدخل المتاح :

الدخـــــل الشخصـــــي	الدخـــــل المتـــــاح
هو عبارة عن الدخل القومي بعد خصم العوائد التي لم يستلمها العنصر الإنتاجي	هو الدخل الشخصي بعد خصم الضرائب المباشرة منه
الدخل الشخصي = (الدخل القومي - ضرائب أرباح الشركات - الإرباح المحتجزة - أقساط معاشات التقاعد + مدفوعات التحويلات).	الدخل المتاح = (الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة على الدخل) .
و يمكن القول ايضاً : ✓ القول الدخل الشخصي = الدخل القومي – الدخول المكتسبة غير المحصلة + الدخول المحصلة غير المكتسبة) ✓ الدخول المكتسبة غير المحصلة = ضرائب أرباح الشركات و الأرباح المحتجزة وأقساط معاشات التقاعد ✓ الدخول المحصلة غير المكتسبة = مدفوعات التحويلات	

فرضيات النموذج : 1) لدينا اقتصاد ب 4 قطاعات هي :

1- قطاع العائلات (الأفراد) C

2- قطاع المنتجين (قطاع رجال الأعمال) I

3- قطاع الحكومة G

4- قطاع صافي التجارة الخارجية X - M

2) الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف يوزع كالأتي :

أن الواقعية تقضي بكون القطاع العائلي لا ينفق دخله بأكمله على استهلاك ما ينتج من سلع وخدمات بل أن هناك جزء من الدخل يتسرب في صورة مدخرات توجه للأغراض الاستثمارية سواء استثمار في الآلات أو العدد أو المباني , فيعطي القطاع العائلي خدمات للقطاع رجال الأعمال في تزويد رجال الأعمال بالمباني التي يقيمون فيها أو الأراضي الذي تنشأ عليها المصانع وأيضا يعطى رأس المال و الإدارة أيضا هذا كله يأتي من الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي ويوزع ....

- ✓ جزء للإستهلاك : يذهب للإنفاق على السلع والخدمات للإنتاج المحلي. C
- ✓ جزء للإدخار : لا بد من ادخار جزء من الدخل S
- ✓ الضرائب: ما يدفعه الأفراد للحكومة كضريبة على الدخل T

  لأنه لابد أن يذهب جزء من الدخل ضريبة للدولة حتى تنفقه على مشروعاتها كمدارس ومشاريع بنية تحتية
- ✓ الإنفاق على السلع المستوردة من الخارج (الواردات) : M

  فإن لم تتوفر السلع في البلد كالسيارات فيضطر المواطن أن يستورد هذه السيارات من الخارج عن طريق شركات معينة .

ملاحظات مهمة على النموذج :

(1) جزء من الدخل يذهب للادخار S و الذي يقوم القطاع المالي ممثلا بالبنوك بتحويله إلى استثمارات I عن طريق القروض الممنوحة لقطاع رجال الأعمال الذي يشتري بها الآلات اللازمة للعملية الإنتاجية.

(2) يقوم القطاع الحكومي بعد اخذ الضرائب T من قطاع الأفراد بإنفاقها على المشاريع والسلع والخدمات من خلال ما يعرف بالإنفاق الحكومي G .

(3) يقوم القطاع الخارجي بالإنفاق على السلع والخدمات المحلية من خلال الإنفاق الخارجي على الصادرات X .

(4) يقوم قطاع رجال الأعمال بالإنفاق الاستثماري I من خلال : الشراء النهائي للمعدات والآلات و جميع المنشات السكنية أو تجارية أو صناعية , و كذلك التغير في المخزون السلعي من مواد أولية أو وسيطة أو نهائية.

(5) الإنتاج = الدخل = الإنفاق بمعنى :

الناتج القومي : القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة .

الدخل القومي : مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة .

الإنفاق الكلي : الطلب الكلي على السلع في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد .

8) اللون الأخضر يُمثل الإيداعات Injections أو ما يدخل إلى شريان التدفق النقدي الدائري للدخل (صادرات ، استثمارات، إنفاق حكومي) .

مثلاً : حين نصدر ونبيع لأمريكا بترول فهي تدفع مقابله ليدخل هذا المال إلى بلادنا ونستفيد منه .

9) الخط الأحمر يمثل السحوبات Withdrawals أو ما يخرج من شريان التدفق النقدي الدائري للدخل (واردات، ضرائب ادخار) .

فمثلاً : حين نطلب سيارات من ألمانيا فعندها جزء من دخلنا نخسره ليخرج خارج البلد وتستفيد منه ألمانيا .

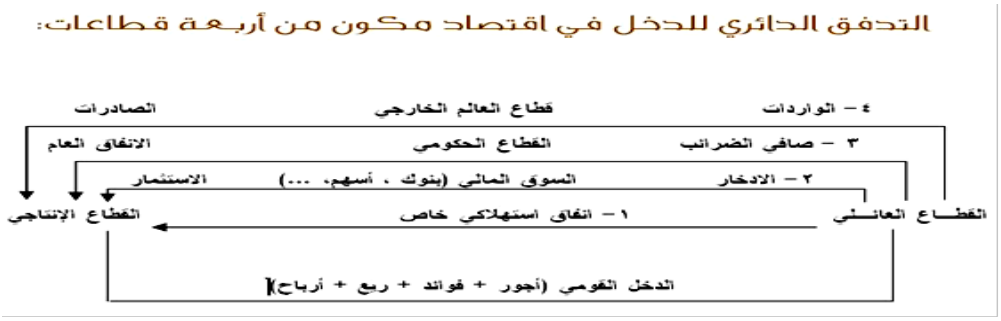

طرق قياس الناتج القومي :

(الناتج القومي هو نفسه الدخل القومي هو نفسه الإنفاق القومي أو الكلي) هي جميعها مفاهيم أو مقاييس لمفهوم واحد فالناتج يباع يُولد دخل والدخل يؤخذ و يُنفق على السلع والخدمات و الإنفاق يُولد طلب على السلع والخدمات فتستجيب الشركات المحلية لهذا الطلب (طلب العملاء) بالإنتاج وهكذا ...

كيف يُقاس ؟ فهناك من ينتج القمح وهناك من ينتج السيارات و هناك من ينتج الأحذية و هناك من ينتج التمور .

وغيرها فكل منها يختلف عن الأخر فلا يجوز جمع التمر مع السيارة ولا يجوز جمع السيارة مع البترول فهي أشياء مختلفة لذلك يتم حساب هذا كلها والتعامل عن طريق النقود فيقيم التمر بالنقود و أيضا تقيم السيارة بالنقود و هكذا جميع السلع تُقيم بالنقود ويتم حسابها وجمعها عن طريق طُرق معينه و بما أن الإنتاج = الدخل = الإنفاق فيمكن قياس الناتج القومي وجميع ما ينتجه الإقتصاد في البلد خلال سنة عادة بثلاث طرق رئيسية هي:

1- طريقة الناتج 2- طريقة الدخل. 3- طريقة الإنفاق

وعند حسابه بأي واحدة من هذه الطرق لابد أن تتساوى النواتج لذلك نقول أن الناتج المحلي = الدخل المحلي = الإنفاق الكلي

أولا: طريقة الناتج : تقوم هذه الطريقة على أساس قياس كل السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال عام واحد

ولها طريقتين هي : أ/ طريقة السلع النهائية ب/ طريقة القيمة المضافة

أ/ طريقة السلع النهائية : احتساب فقط لا غير قيم السلع والخدمات بشكلها النهائي المنتجة في الجسم الاقتصادي خلال السنة مع استبعاد أو دون احتساب قيم السلع الوسيطة , مثلاً: السلع الوسيطة في صناعة الأحذية هي الجلود فلا تُحسب الجلود من ضمن الناتج فقط احسب قيمة الحذاء النهائي بعد الصنع.

قانون : الناتج القومي(السلع النهائية) = سعر السلعة النهائية × الكمية المباعة من السلعة النهائية

مثال1: مزرعة بلغ إنتاجها الكلي من القمح 50 طن مع سعر بيع للطن الواحد 100 دولار. تم بيع هذا القمح بالكامل إلى المطاحن التي حولته إلى طحين وباعته بدورها إلى الأفران بسعر 150 دولار للطن والتي قامت بدورها ببيعه للمستهلك النهائي بسعر 210 دولار للطن. احسب الدخل القومي (الإنتاج القومي) بطريقة السلع النهائية؟

الحل: الدخل القومي = سعر السلعة النهائية × الكمية المباعة من السلعة النهائية

= 210 × 50 = 10500 دولار

ملاحظات على طريقة السلع النهائية :

إذا هي لا تحسب من القيم المتحققة سوى قيمة (الخبز) السلعة النهائية فلم نحسب قيمة الطحن ولا قيمة إنتاج القمح .

ما عيب هذه الطريقة ؟ أنها لا تسمح هذه الطريقة بمعرفة مساهمة كل نشاط وكل قطاع من القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي آو الدخل القومي المتحقق فلم تحسب نشاط المزارعين الذين زرعوا القمح أو المطاحن التي طحنته فقط حسبت قيمة الخبز في النهاية , لتلافي هذا العيب نلجأ إلى استخدام طريقة القيمة المضافة.

ب/ طريقة القيمة المضافة : يقوم أسلوب القيمة المضافة على حساب قيم الإضافات الجزئية للمنتج النهائي وعدم حساب القيمة النهائية للمنتج ,أي تحسب نشاط كل القطاعات وكل نشاط شارك في إنتاج السلعة .

قوانين :

القيمة المباعة = الكمية × السعر

القيمة المضافة = القيمة المباعة 2 – القيمة المباعة 1

الناتج القومي (القيمة المضافة) = مجموع القيم المضافة لكل قطاع

نفس المثال السابق : مزرعة بلغ إنتاجها الكلي من القمح 50 طن مع سعر بيع للطن الواحد 100 دولار. تم بيع هذا القمح بالكامل إلى المطاحن التي حولته إلى طحين وباعته بدورها إلى الأفران بسعر 150 دولار للطن والتي قامت بدورها ببيعه للمستهلك النهائي بسعر 210 دولار للطن. احسب الدخل القومي (الإنتاج القومي) بطريقة القيمة المضافة ؟

الحل :

القطاعات المشاركة في إنتاج الخبز	الكمية بالطن	سعر الطن $	القيمة المباعة $ الكمية × السعر	القيمة المضافة القيمة المباعة 2 – القيمة المباعة 1
المزرعة (قمح)	50	100	5000 =100 ×50	5000 (الخانة الأولى كما هي)
المطاحن (طحين)	50	150	7500 = 150 × 50	2500 = 5000 -7500
الأفران (الخبز)	50	210	10500 = 210 × 50	3000 = 7500 – 10500
				(الناتج القومي) = 10500

ونلاحظ أن الإجابة النهائية في كلا الطريقتين 10500 لكن الفارق الوحيد أن الطريقة الثانية وهي طريقة القيمة المضافة وضحت كل قطاع من القطاعات بكم ساهم فعرفنا أن قطاع المزرعة ساهم بأعلى قيمة وهي 5000 و المطاحن بـ 2500و الأفران بـ 3000 .

ثانياً : طريقة الدخل أو الدخول الموزعة : عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة .

قانون : الدخل القومي (طريقة الدخل) =

الأجور والرواتب المدفوعة للعمال + الفوائد المدفوعة لرأس المال + الإيجارات المدفوعة العقارات المؤجرة + الأرباح الموزعة وغير الموزعة

ما هي عناصر الإنتاج التي تساهم بالعملية الإنتاجية والتي يأتي منها الدخل ؟

1- الأجور والمرتبات وتشمل الدخل الذي يحصل عليه أصحاب المؤسسات الصغيرة
2- أرباح الشركات و يدخل فيها: أ – دخل الملاك ب- أرباح الشركات
3- الريع أو الإيجار
4- الفوائد
5- الإهلاك وهو ما ينفقه رجال الأعمال في التعويض عن آليات بليت،أو استبدال أجزاء منها بأجزاء جديدة من أجل الإنتاج

ملاحظات على طريقة الدخول الموزعة : هذه الطريقة هي الأسهل لكنها ليست أكثرها دقة حيث :

الانتقاد الأول : هناك أشخاص يحصلون على دخول دون أن يُساهموا في العملية الإنتاجية، مثل :

الرواتب التقاعدية > فالمتقاعدين يحصلوا على دخل لكنهم لا يساهمون في العملية الإنتاجية و أيضا الإعانات و (برنامج حافز للعاطلين) لا بد من استبعادها أو طرحهم عند حساب الدخل القومي.

الانتقاد الثاني: هناك أفراد لا يستلمون راتبهم كاملا مثل (اقتطاع التامين الصحي، اقتطاع الضمان الاجتماعي، حصة التقاعد، ضريبة الدخل) لا بد من إضافتها عند حساب الدخل القومي .

ثالثاً: طريقة الإنفاق: يتم جمع كافة أنواع الإنفاق اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية , فيتم جمع كل ما ينفقه القطاع العائلي و الأفراد على شراء السلع والخدمات وهو ما يسمى بالإنفاق الإستهلاكي **C** , أو ما ينفقه قطاع رجال الأعمال لشراء المعدات والآلات وهو وما يسمى بالقطاع الإستثماري I , و أيضا ما تنفقه الحكومة على المشاريع و البنية التحتية وهو ما يسمى بالإنفاق الحكومي G و أيضا جميع ما يُنفق على شراء السلع الأجنبية ويسمى صافي الإنفاق الخارجي (X-M)

قانون :

الإنفاق القومي (طريقة الإنفاق) = الإنفاق الاستهلاكي+ الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي

GDP = C + I + G + (X-M)

وتعني بجمع كافة أنواع الإنفاق اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية أو تامة الصنع.

و أنواع الانفاق هي:

1- الإنفاق الاستهلاكي
2- الإنفاق الاستثماري
3- الإنفاق الحكومي
4- صافي الصادرات

أولا الإنفاق الاستهلاكي يشمل:

1-السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات والملابس ..الخ

2-السلع الاستهلاكية غير المعمرة كالمأكل والمشرب

3-الخدمات مثل الصحة والتعليم

ثانيا الإنفاق الاستثماري يشمل:

1. الإنفاق النهائي في شراء المعدات والأجهزة والآلات و إنشاء المخازن والمصانع.
2. الإنفاق النهائي في إنشاء المباني والوحدات السكنية.
3. التغير في المخزون

ثالثا الإنفاق الحكومي: ويشمل إنفاق المؤسسات والوزارات الحكومية على السلع والخدمات.

رابعا صافي الصادرات: وهو إجمالي قيمة الصادرات مطروحا منها قيمة الواردات وقد تكون سالبة أو موجبة

للتوضيح : هل الإنفاق القومي = الإنتاج القومي = الدخل القومي هل هي نفس المعنى ؟

نعم جميعها نفس المعنى لان مجموع إنفاق الناس على السلع والخدمات (هو الطلب على السلع والخدمات) بالتالي الشركات سوف تستجيب لهذا الطلب بإنتاج السلع والخدمات تلبية لطلب الناس و لتحقق من وراء بيعها أرباح و بيع هذه المنتجات للناس سيولد دخلاً يوزع على العناصر الإنتاجية , (عمال يتقاضوا اجر أو رواتب و صاحب العقار يتقاضى ريع أو إيجار و رأس المال فائدة والتنظيم أرباح) وهكذا .

سؤال لكل الطرق الثلاث الذي سبق ذكرها :

ماذا يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي؟ وماذا يستبعد عند حسابه؟

هل كل السلع وكل الخدمات يجب تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي ؟ هناك سلع تدخل وهناك سلع يجب أن لا تدخل ..

أولاً : السلع والخدمات التي يتعين حسابها ضمن الناتج القومي الإجمالي :

1) العمليات غير السوقية: وهي العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود , فمثلا بعض الجمعيات الخيرية الغير ربحية التي تفتحها بعض السيدات لصنع التريكو (الحياكة والغزل) , فمنتجات هذه الجمعية لا تباع في السوق بل توزع على الفقراء كملابس وغيره , فهنا أنتجت أعمال لكنها لم تدخل في عملية البيع وتحقيق أرباح , ومع أنها لا تحقق أرباح إلا انه يجب حسابها من ضمن النتاج القومي .

2) السلع التي استهلاكها بواسطة منتجيها ولا تصل إلى الأسواق: مثال المزارع حين ينتج القمح عادة لا يبيع كل القمح للمطاحن بل يحتفظ و يستهلك جزء مما أنتجه من قمح لمعيشته هو , فهذا الجزء الذي يأخذه المزارع لنفسه يجب حسابها أيضاً ضمن الناتج القومي لأنه أُنتج في الأصل فلا يجب استبعاده .

3) خدمات الإسكان: هناك بعض الناس يقوموا ببناء مباني ليسكنوا فيها فهو لا يدفع أجار لكن يُحسب كأنه يدفع أجار لنفسه

إذا كان الشخص يسكن في مكان مملوك له في هذه الحالة يجب أن يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي و يثمن كما لو كان مستأجرا , فلذلك تقيم جميع البيوت المملوكة بقيمة تقديرية وتضاف لحساب الناتج القومي .مثال : أجره المنزل التقديرية الذي يملكه شخص هو سنويا خمسين ألف ريال إذا يحسب خمسين ألف ريال ضمن الناتج القومي الإجمالي.

4) الخدمات الحكومية المجانية :

مثال: الدفاع المدني والأمن والشرطة والصحة والتعليم كلها خدمات مهمه تقدمها الدولة مجاناً للمواطنين لكنها كلفت الدولة مبالغ فلا بد أن تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي حيث تقيم على أساس التكاليف كم كلفنا المرفق التعليمي كإنشاء مدرسة جديدة و نحسب تكاليفها ، كم كلفنا المرفق الصحي كإنشاء مستشفى جديد أيضا نحسب تكاليفه وهكذا .

ثانياً: السلع والخدمات التي يتعين استبعادها من الناتج القومي الإجمالي :

1) السلع والخدمات لا يمكن حصر قيمتها: يستبعد الناتج القومي الإجمالي عدد من السلع والخدمات التي لا يمكن حصر قيمتها ليس لأنها غير مهمة لا ولكن لصعوبة حسابها , مثال : ومن أهم ذلك ما تقوم به ربات البيت من العمل في المنزل و الخدمات المنزلية التي يقوم بها المرء دون تقدير قيمتها وأيضاً الشخص الذي يقوم بعمل داخل منزله لا يحسب داخل الناتج القومي أي لو كان صاحب المنزل قام بإصلاح كهرباء أو بعض الأشياء البسيطة هنا في الحقيقة أضاف بعض الأشياء البسيطة لكن لا تضاف قيمتها.

2) السلع المستعملة أو السلع التي سبق إنتاجها في السنة الماضية:

مثال: لو أخذنا سلع معمرة مثل السيارة والثلاجة صحيح أنها تعطي منفعة مستمرة مع ذلك لا تدخل في الناتج القومي الإجمالي لأنها منتجة من السنة الماضية , فكل منتج يدخل في حساب الناتج القومي الإجمال في السنة التي أنتج فيها فقط ولا يحسب مره اخرى في سنة اخرى .

3) الاقتصاد الخفي: أو الاقتصاد غير القانوني أو الاقتصاد غير المرخص له : الاقتصاد الخفي سواء كان يقوم على إنتاج سلع وخدمات وجائزة مباحة ولا غبار عليها لكنها غير مسجلة أو غير مرخص لها مثال : قيام شخص بحفر بئر لاستخراج النفط من ارض يملكها وبيعه لحسابه الخاص هذا يعتبر إنتاج لكن الدولة لا تُدخله في حساب الناتج القومي , أو أنها ممنوعة ومحرمة قانونا وشرعا، مثال : إنتاج وبيع المخدرات والخمور.

عيوب الناتج القومي الإجمالي كمعيار للرفاهية: فهو لا يقيس الرفاهية بشكل جيد بمعنى :

1) لا يشمل إنتاج ربة الأسرة التي تعتني بأطفالها وبيتها والقيام بتجهيزات الوجبات الغذائية بشكل مستمر رغم أنها أعمال لها قيمة اقتصادية ولكن لا تحسب من الناتج القومي الإجمالي وبناء علية فيعتبر معيار غير سليم لرفاهية .

2) لا يمكن استخدامه للمقارنة بين الدول : لو أخذنا مثال المملكة العربية السعودية والهند فالناتج القومي الإجمالي للهند أكبر من المملكة لكن لا يعني أن رفاهية مواطني الهند أفضل من رفاهية مواطني المملكة لأن سكانها الهند عددهم كبير (مليار نسمة) .

الحل : استبدال الناتج القومي الإجمالي للبلد ككل بالناتج القومي الإجمالي للفرد يعني نأخذ الناتج القومي الإجمالي ونقسمه على عدد سكان المملكة ونقارنه بالناتج القومي الإجمالي للفرد في الهند حيث سنجد الفرق كبير.

3) حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تتضمن أوقات الراحة والمتعة التي لها تأثير كبير في رفاهية المجتمع .

4) حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تأخذ في حساب التحسينات والتطورات في السلع والخدمات، والتي لا يزال التطور المعرفي والتكنولوجي يضيف لها.

5) حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تضيف المنافع المتدفقة من السلع المعمرة والمنتجة في سنوات سابقة (مثل الثلاجة أو السيارة).

6) التلوث الذي يصاحب المنتجات لا يُضّمن في حسابات الناتج القومي الإجمالي كقيمة سلبيه والتي تقلل من رفاهية المجتمع.

7) حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تشمل النشاط الإنتاجي غير الرسمي (الاقتصاد الخفي) والذي ينمو بشكل مستمر.

الناتج القومي الحقيقي والناتج القومي النقدي (الاسمي) :

الناتج القومي أو المحلي الحقيقي الناتج القومي الفعلي والناتج القومي بالأسعار الثابتة	الناتج القومي أو المحلي الإسمي الناتج القومي النقدي و الناتج القومي بالأسعار الجارية
هو يقيس الزيادة الحقيقية في إنتاج السلع والخدمات مستبعداً اثر السعر, قيمة الناتج بأسعار سنة ثابتة .	هو القيمة النقدية الإسمية للناتج القومي أو الناتج المحلي مقوماً بالأسعار الجارية في السنة .
مثلاً : إنتاج سنة 1999لديها أسعار فنقيم إنتاج سنة 2000 بأسعار سنة 1999 .	فمثلاً : إنتاج سنه 1999 يقيم بأسعار 1999 نفسها وإنتاج سنة 2000 قيم بأسعار سنة 2000 وهكذا

مثال : الجدول الآتي يعطينا قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارة لمنتج معين حيث نستطيع ملاحظة تأثير السعر على الناتج المحلي الإجمالي :

السنة	سعر الوحدة	الكمية المنتجة	الناتج الاسمي GDP
1999	4	4000	4 × 4000 = 16000 ريال
2000	6	4000	6× 4000 = 24000 ريال

من الجدول الأول نرى أن بسبب زيادة السعر من 4 ريال إلى 6 ريال زاد الناتج القومي الإسمي من 16000 إلى 24000و هذا يعتبر مشكله لأن الإنتاج باقي كما هو لم يتغير ولكن الأسعار أثرت الناتج القومي الإسمي ولحل هذه المشكلة تقيم بأسعار السنة الثابتة سنة الأساس و هي 1999 فالسعر فيها 4 ريال ...

السنة	سعر الوحدة	الكمية المنتجة	GDP الاسمي
1999	4	**4000**	4000 ×4 = 16000 ريال
2000	6	**4000**	4000 × 4 = 16000 ريال

ففي الجدول الثاني صححنا مشكلة الجدول الأول وقمنا بإلغاء أثر الأسعار وقيمنا على سعر السنة الأساسية 1999 وهي 4 ريال و حصلنا على الإجابة الصحيحة وهي أن الناتج القومي الإسمي في سنة 2000 هو نفسه في سنة 1999 (16000) ريال لأن الكميات المنتجة ثابتة لم تتغير .

لماذا نتكلم عن الناتج القومي الحقيقي والناتج القومي الاسمي ؟

حتى نستطيع أن نقيم الاقتصاد تقييم حقيقي , فالناتج القومي الحقيقي: يفصل اثر التغير في الأسعار عن أثر التغير في الكميات، وبذلك يستبعد التغير الأول ويسمح للكميات فقط بالتغير، ونظرا لهذه السمة فإن الاقتصاديين ينظرون باهتمام أكبر إلى الناتج القومي الحقيقي وليس الاسمي.

ملاحظات مهمة :

لو كانت قيمة الناتج القومي لعام 2007 م هي 100 مليون ريال، وفي عام 2008 أصبحت 160 مليون ريال فما هو سبب هذه الزيادة؟

قد يكون السبب إما زيادة في إنتاج السلع أو ارتفاع أسعار السلع أو كلاهما معا , المتخصصون في حسابات الدخل القومي الحقيقي

يكمشون الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع لاستبعاد أثر الارتفاع , بينما يضخمون الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الانخفاض.

الناتج القومي الحقيقي: يفصل اثر التغير في الأسعار عن أثر التغير في الكميات، وبذلك يستبعد التغير الأول ويسمح للكميات فقط

ونظرا لهذه السمة فإن الاقتصاديين ينظرون باهتمام أكبر إلى الناتج القومي الحقيقي وليس الاسمي.

قانون :

يمكن تحويل الناتج القومي أو المحلي من الأسعار الجارية (الإسمي) إلى الأسعار الثابتة (الحقيقي)

والعكس من خلال استخدام الصيغ التالية :

الناتج القومي الحقيقي هو = $\frac{\text{الناتج القومي الاسمي}}{\text{مخفض الانتاج}} \times 100$ الناتج القومي الاسمي هو= $\frac{\text{الناتج القومي الحقيقي}}{\text{مخفض الانتاج}} \times 100$

قانون : كذلك نستطيع قياس التغير في الأسعار عبر الزمن يبين لنا نسبة التغير في الأسعار بين سنة وأخرى

باستخدام رقم قياسي يسمى :

الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني أو المنكمش = $\frac{\text{الناتج القومي الإسمي}}{\text{الناتج القومي الحقيقي}} \times 100$

قانون :

قياس نسبة معدل الزيادة أو النمو الحقيقي = $\frac{\text{الناتج القومي الحقيقي للسنة الثانية} - \text{الناتج القومي الحقيقي للسنة الأولى}}{\text{الناتج القومي الحقيقي لسنة الأساس(السنة الأولى)}}$

مثال : على افتراض أن لدينا اقتصاد ينتج سلعتين فقط(سيارات و كمبيوترات) حسب البيانات التالية:

السنة	السيارات		الكمبيوتر	
	الكمية المنتجة	السعر	الكمية المنتجة	السعر
2004	4	10000	1	**5000**
2005	5	12000	3	**5000**

1) احسب الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (الأسعار الجارية) و الفعلي (الحقيقي) بالأسعار الثابتة ؟

2) هل حسب حساباتك ارتفع الناتج الإجمالي الحقيقي بين عامي 2004 و 2005 وما هو معدل النمو ؟

3) احسب معدل التضخم من خلال الرقم القياسي أو المخفض الضمني للناتج المحلي GDP؟

الحل :

جـ1/ احسب أ- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (الأسعار الجارية) Nominal GDP ؟

السنة	السيارات		الكمبيوتر		الناتج المحلي الإجمالي الاسمي GDP أي بالأسعار الجارية لكل سنة		المجموع
	الكمية المنتجة	السعر	الكمية المنتجة	السعر	السيارات	الكمبيوتر	
2004	4	10000	1	5000	40000 = 10000 × 4	5000 = 5000 × 1	45000 دولار
2005	5	12000	3	5000	60000 = 12000 × 5	15000 = 5000 × 3	75000 دولار

لتوضيح حل الجدول السابق :

الناتج القومي الاسمي لعام 2004 هو >> الكمبيوتر (1×5000) + السيارات (4×10000) =45000

الناتج القومي الاسمي لعام 2005 هو >> الكمبيوتر(3 × 5000) + السيارات (5 × 12000) = 75000

الإنتاج الاسمي في عام 2005 اكبر من الإنتاج الاسمي في عام 2004 و سبب الزيادة ارتفاع أسعار السيارات وزيادة إنتاج الكمبيوترات.

فنلاحظ أن سبب زيادة الناتج الإسمي في عام 2005 هو ارتفاع أسعار السيارات و ارتفاع إنتاج الكمبيوترات .

جـ1/ احسب ب- الناتج المحلي الإجمالي الفعلي الحقيقي Real GDP ؟

السنة	السيارات		الكمبيوتر		الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP أي بالأسعار الثابتة للسنة الأساس		المجموع
	الكمية المنتجة	السعر	الكمية المنتجة	السعر	السيارات	الكمبيوتر	
2004	4	10000	1	5000	40000 = 10000 × 4	5000 = 5000 × 1	45000 دولار
2005	5	12000	3	5000	50000 = 10000 × 5	15000 = 5000 × 3	65000 دولار

لتوضيح حل الجدول : الناتج القومي الحقيقي لعام 2004الكمبيوتر(1×5000) + السيارات(4×10000) =45000

الناتج القومي الحقيقي لعام 2005 اضرب الكميات بأسعار سنه 2004 وهي تسمى سنة الأساس

الكمبيوتر (3 × 5000) + السيارات (10000 × 5) =65000 دولار.

فيكون تأثير السعر هو الفرق بين 75000 في 2004 و 65000 في 2005

يعني تأثير السعر = 75000 – 65000 = 10000

جـ2 / هل حسب حساباتك ارتفع الناتج الإجمالي الحقيقي الفعلي بين عامي 2004 و 2005 وما هو معدل النمو ؟

نعم ارتفع الناتج الإجمال بين عامي 2004 و 2005 بقيمة 20000 فبالنظر للجدول الثاني فهو ارتفع من 45000 إلى 65000 ولنجد نسبة معدل الزيادة أو معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي =

$$\frac{\text{الناتج القومي الحقيقي للسنة الثانية} - \text{الناتج القومي الحقيقي للسنة الأولى}}{\text{الناتج القومي الحقيقي لسنة الأساس (السنة الأولى)}}$$

شرح : نأخذ الإنتاج الحقيقي في سنة 2005 و يساوي = 65000

بعد ذلك نطرح منه الناتج الحقيقي للعام 2004 ويساوي =45000 لإ يجاد الفرق بينهما

65000 – 45000 = 20000 ثم نقسم الفرق بينهما على الناتج الحقيقي في عام 2004 و يساوي 45000

فنقول أن معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي هو = $\frac{45000-65000}{45000}$ = 44.4% إذاً هذا هو معدل النمو الإجمالي الحقيقي.

جـ3 / احسب معدل التضخم من خلال الرقم القياسي أو المخفض الضمني أو المنكمش للناتج المحلي GDP؟

الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني أو المنكمش = $\frac{\text{الناتج القومي الإسمي}}{\text{الناتج القومي الحقيقي}} \times 100$

المخفض الضمني أو المنكمش للناتج المحلي الإجمالي GDP Deflator =

لسنة 2004 : $\frac{45000}{45000} \times 100 = 100$

لسنة 2005 : $\frac{75000}{65000} \times 100 = 115$

[(100 – 115) ÷ 100] = 15 % تعني أن الأسعار ارتفعت بمقدار 15 % بين السنتين .

ملاحظة مهمة جداً :

نجد في هذا اللقاء أكثر من مسمى لمفهوم واحد لذا يجب التنبه .

انتهى اللقاء الثاني .

اللقاء الثالث / مبادئ الإقتصاد الكلي

المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية

المدرسة والنظرية الكلاسيكية :

هي كانت سائدة قبل الثلاثينات وهي تعتبر مدرسة إقتصاد حر بشكل مطلق , و بتقوم على أساس (دعه يعمل دعه يمر) بمعنى عدم تدخل الدولة نهائياً في الإقتصاد بأي شكل من الأشكال .. وكانت سائدة قبل مدرسة كينز ..

و تنص على أن قوى السوق الحر قادرة على تحقيق التوظيف الكامل. لكن أزمة الكساد العظيم (1929-1933) أثبتت فشل هذه النظرية , والتي على إنتهائها جائت المدرسة الأخرى وهي المدرسة الكنزية .

أولا : مفهوم و مبادىء النظرية الكلاسيكية :

1- النظام الحر الرأسمالي (قوى السوق)

أي قوى العرض و الطلب بالسوق قادرة على تحقيق التوظيف الكامل للموارد، فلا داعي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتعيد التوازن الإقتصاد إذا حدث خلل بالتوازن ، حيث إذا حدث خلل فإن آلية الأسعار (العرض والطلب) ستعيد التوازن وتمنع انخفاض الإنفاق من أن يؤدي إلى انخفاض الناتج الحقيقي و الدخل و التوظيف .. فمثلا: لو كان العرض أكبر من الطلب فهنا ستقل الأسعار وحينها المنتجون سيقللون العرض .. فهنا عاد التوازن حين حدث الخلل .

2- قانون ساي للأسواق

وهو أن (العرض يُخلق أو يُولد الطلب) يعني أن كل ما ينتجه المنتجون أو ما يعرضه البائعون من سلع و خدمات سوف يجد حتماً من يشتريه ويطلبه. بمعنى أخر ، إن كل ما يحصل عليه الأفراد من دخول سوف ينفقونها لشراء السلع والخدمات وبالتالي أنكر الكلاسيك وجود فائض في الإنتاج.

3- حتى لو احتجز جزء من الدخل على شكل إدخار فهو لا يُعتبر تسرب.

بل اعتبره الكلاسيك نوع من الأنفاق ليس في الحاضر و إنما في المستقبل فمثلا : لو استهلكنا من الدخل 100 مليون من أصل 150 مليون وبقي 50 مليون فهي سيتم إنفاقها في المستقبل , (فكل دولار يُدخر بواسطة قطاع الأفراد اليوم سوف يُستثمر في المستقبل بواسطة رجال الأعمال) , بمعنى أن الادخار ما هو إلا نوع من الإنفاق على السلع الاستثمارية.

4- الدخل يُنفق على جهتين الاستهلاك C و الادخار S .

5- عند عدم تساوي الادخار (S) مع الاستثمار (I) فإن سعر الفائدة (i) سوف يعيد حالة التوازن للاقتصاد.

أنه دائماً الإدخار يساوي الإستثمار و إن حدث خلل في ذلك فسعر الفائدة يعيد التوازن بينها , أي سعر المال الذي يتناسب طرديا مع الادخار فكل ما زاد سعر الفائدة كل ما زاد إدخار الناس و عكسيا مع الاستثمار المستثمر حينما يؤخر قرض من البنك لاستثماره فلو كان سعر الفائدة مرتفع فسوف فسو يقلل طلب القروض وهكذا سوف يعيد حالة التوازن للاقتصاد.

6- مرونة الأسعار والأجور والفائدة .

أنها لا تتميز بالجمود وإنما تتميز بالمرونة اعتقادهم بحالة الاستخدام الشامل للموارد ناجم عن اعتقادهم بمرونة الأسعار والأجور و أسعار الفائدة. مثلا إذا حدث عدم توازن بين عرض العمال والطلب عليهم يُمكن من خلال آلية تغيير الأجور إعادة التوازن , فمثلا ‘ذا حدث عدم توازن بين عرض العمال و الطلب على العمال من خلال آلية تغيير الأجور (فالأجر يمثل سعر العامل) فسيتحقق توازن في سوق العمل .

7- ولو عجز سعر الفائدة عن إحداث التوازن فإن مرونة أسعار السلع والخدمات سوف تُعيد التوازن .

لأن (لو أنخفض↓ الإنفاق الكلي على السلع والخدمات أي قل الطلب عليها وحينها الأسعار سوف تقل AE←↓ الأسعار وهذا سيعطي إشارة للمستهلكين مرة أخرى أن أسعار السلع والخدمات إنخفضت فسيعود ويرتفع الطلب على السلع والخدمات P←↑ الإنفاق مرة أخرى ← وهكذا يتم إعادة التوازن للاقتصاد تلقائيا.

ثانيا : فرضيات النظرية الكلاسيكية: الفرضيات مأخوذة من المبادئ ...

1. سيادة المنافسة الكاملة : في أسواق رأس المال والعمل والسلع والخدمات بحيث لا يُمكن لمنتج أو بائع واحد التأثير على مستوى الأسعار , أي انه ليس هناك شكره أو منتج واحد فقط بل هناك منافسة بين عدة منتجين وشركات سلع وخدمات فلا يوجد إحتكار .

2. الحرية (المرونة) التلقائية للأسعار: دون أي تدخل خارجي استجابة للعرض والطلب , فهناك حرية مطلقة لقوى السوق أن تتحكم بالأسعار وتعيد التوازن إلى الإقتصاد .

3. العرض هو من يخلق الطلب (قانون ساي)← : عدم إمكانية حدوث نقص في الطلب الفعال في الأسواق , فكل ما تعرضه الشركات و المنتجون سيجد من يشتريه وبهذا الشكل الإقتصاد سيكون دائماً و أبدا في حالة توان .

4. التوازن التلقائي في جميع الأسواق : وعدم حدوث فائض في الطلب أو العرض في الأجل الطويل.

5. وقد افترض الكلاسيك ثبات كلاً من سرعة دوران النقود وحجم السلع المتبادلة في السوق : (نظرا لإفتراض التوظيف الكامل للموارد)، وبذلك فإن المستوى العام للأسعار يتناسب طرديا مع كمية النقود المعروضة، ووفقا للكلاسيك فإن مضاعفة كمية النقود المعروضة يترتب عليه مضاعفة المستوى العام للأسعار.

ثالثا: التوازن الكلي حسب النظرية الكلاسيكية :

الطلب الكلي في المفهوم الكلاسيكي: يمثل الطلب الكلي وفقا لافتراضات النظرية الكلاسيكية العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر تحت افتراض ثبات كمية النقود وسرعة دورانها. وباشتقاق دالة العرض الكلي من دالة الإنتاج والتوازن في سوق العمل ثم منحنى الطلب الكلي من نظرية كمية النقود، نجد أن التوازن الكلي يتحقق بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي كما في الشكل:

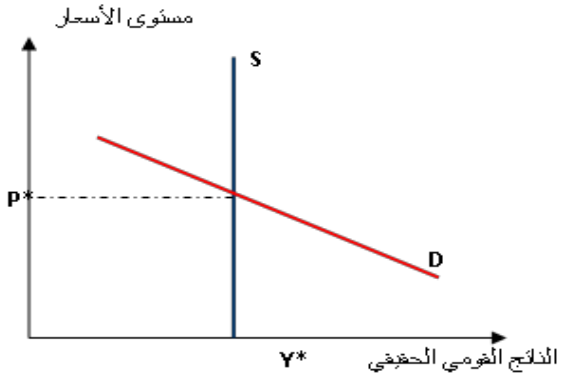

شرح الرسم :

منحنى الطلب D الكلي له ميل سالب لماذا ؟ لأنه يعكس العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة من السلع والخدمات .... و منحنى العرض S الكلي عمودي على الناتج القومي الحقيقي Y^* لأنه ثابت لماذا ؟ لأن الإقتصاد كما فرضته النظرية الكلاسيكية يعمل عند مستوى التشغيل الكامل فقط فكل العمال والآلات و المعدات تم توظيفها بالكامل فلذلك أصبح الإنتاج أو العرض عمودي على الناتج القومي الحقيقي Y^* .

المدرسة والنظرية الكينزية :

النظرية الكلية الحديثة في الدخل و الاستخدام و الإنتاج (النظرية الكينزية) :

بعد انهيار النظرية الكلاسيكية (التقليدية) في مجال الدخل و الاستخدام و الإنتاج بعد أزمة الكساد العالمي (1929-1933)، قام الاقتصادي الانجليزي جون مايناردكينز **John Maynard Keynes** بتقديم نظرية مناقضة للنظرية الكلاسيكية في كتابه الشهير (النظرية العامة في الدخل و الاستخدام و النقود) في عام 1936 حيث أوضح ما يلي:

لماذا سمي بالكساد العظيم ؟ بسبب انخفاض الأنشطة الاقتصادية بشكل كبير و البطالة مرتفعه جداً فقد تجاوزت 25% .

يعني نقول أنها يبدى بإنكماش ثم ركود ثم كساد ...

الركود هو انخفاض في الأنشطة الاقتصادية لفترة من الزمن قد تكون رُبعين أو ثلاثة أرباع السنة أو تزيد قليلاً .

أما الكساد فهو انخفاض كبير في الأنشطة الاقتصادية وارتفاع كبير في معدلات البطالة ويأخذ فترة زمنية أطول .

ويقول هنا كينز أن الاقتصاد بحاجة إلى إعادة الثقة ومع وجود درجة عالية من التشاؤم وعدم التفاؤل من قبل المستثمرين والمستهلكين لا مناص من تدخل الدولة وإعادة الثقة بالاقتصاد ولابد من إنفاق حكومي كبير لإنقاذ الاقتصاد.إذا كان هناك ركود فلابد من زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلهما ,إذاً كينز كان يريد معالجة هذا الكساد في الأجل القصير , و ركز كينز على الطلب بينما ركز الكلاسيكيون على العرض , و الطلب الكلي يتمثل في الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري و القطاع الحكومي و الخارجي, و أيضاً النموذج الكينزي يركز على تحديد الدخل التوازني, فالطلب على السلع و الخدمات يحدد الإنتاج أو مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي بالأجل القصير .

أولا : انتقادات النظرية الكلاسيكية:

1. أن النظرية الكلاسيكية لا تنطبق إلا في حالة واحدة و هي الاستخدام الشامل للموارد بينما نظريته (كينز) تنطبق على جميع الحالات سواء استخدام شامل أم لا, و كينز يقصد أن الإقتصاد ممكن يتوازن تحت مستوى التوظيف الشامل ويمكن أيضاً أن يتوازن الإقتصاد فوق مستوى التوظيف الشامل وليست كما في النظرية الكلاسيكية لا يتوازن الإقتصاد إلا عند مستوى التوظيف الشامل فقط .

2. على عكس الكلاسيك يعتقد كينز أن الأجور ليست المحدد الأساسي و الوحيد للاستخدام لتوظيف العمال و أنها ليست بتلك المرونة (نقابات العمال/ الحد الأدنى للأجور/ قوانين و تشريعات الدولة) , فمثلاً : في السعودية لا يمكن لشركة كالعثيم أن توظف سعودي براتب أقل من 4000 ريال وهكذا أصبحت الأجور لا تتميز بالمرونة وأصبح فيها نوع من الجمود .

3. على عكس التقليدين أي من يتبعون المدرسة الكلاسيكية , يؤيد كينز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة وقت الأزمات , ففي الكلاسيك لا تتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وانه سوق حر .

4. رفض كينز قانون ساي في الأسواق الذي يذهب إلى أن العرض (الإنتاج) يخلق الطلب حيث أعطى كينز أهمية للطلب الكلي الفعال المحرك الأساسي و الحاسم لمستوى الدخل و الاستخدام في المدى القصير, وقال أن الطلب هو من يخلق العرض على السلع والخدمات وليس العكس كما في النظرية الكلاسيك , فيقول كينز أنه لو أن المستهلكون لم يطلبوا السلع والخدمات فلن يكون هناك عرض و إنتاج على السلع والخدمات , ونقد فكرة أن كل ما ينتجه البائعون سيجد من يشتريه و اعتبرها خاطئة .

5. شدد كينز على أن الادخار لا يساوي دائما الاستثمار حيث على عكس التقليدين اعتقد انه ليس بالضرورة أن تكون نفس الجماعات التي تستثمر هي التي تقوم بالادخار, بمعنى أنه ممكن أن ادخر نقودي بالبنك ولكن أشخاص آخرين يقوموا بإستثمارها , اعتقد أيضا أن الأموال المدخرة تحتاج إلى فترة زمنية لتتحول إلى استثمارات و هذا يؤدي إلى اختلال في النشاط الاقتصادي. إذن الادخار يمثل تهرب .

6. أعتقد أن الجماعات التي تتخذ قرارات الإنفاق ليست هي التي تتخذ قرارات الإنتاج و بالتالي هناك تفاوت بينها يسبب الأزمات الاقتصادية.

7. اعتقد كينز أن حالة المنافسة الكاملة (التي اعتمد عليها الاقتصاديون الكلاسيك) ليست إلا حالة نظرية لا وجود لها في الحياة العملية , لأنه ممكن أن يكون هناك نوع من الاحتكار فمثلاً كانت في السعودية شركة إتصالات واحدة محتكرة إتصالات وهي من كانت تتحكم بأسعار الجوال في السعودية ولم تحصل منافسة إلا بعد دخول عدت شركات .

8. في المدى القصير يعتمد الإنتاج على مستوى الاستخدام (عنصر العمال) على اعتبار أن جميع الموارد الأخرى محدودة في المدى القصير أي عمليات التغيير في الآلات والتكنولوجيا تأخذ وقت (رأس المال و التكنولوجيا) اللذان يلعبان دورا فعالا لكن في المدى الطويل, ففي المدى القصير يعتمد على عنصر العمال فهمل يسهل تغيرهم إما في المدى الطويل يعتمد على عنصر التكنولوجيا لأنه صعب تغييرهم .

9. الإنتاج يعتمد على التوقعات المستقبلية للمنتجين (الاستثمار يعتمد بجزء منه على توقعات الشركة المستقبلية لوضع الاقتصاد). هذا يعني أن نظرية الدخل و الاستخدام و الإنتاج هي عبارة عن نظرية حول الطلب الكلي وليس العرض الكلي كما في كلاسيك لكون الطلب المتوقع (الإنفاق الكلي المتوقع و المرغوب عند كل مستوى من مستويات الدخل القومي) هو العامل الأساسي لاستغلال الطاقة الإنتاجية.

10. سعر الفائدة: رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا انه ليس العامل الوحيد الأكثر أهمية في إعادة التوازن فالعامل الأهم هو الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال. ففي حالة الركود و تشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات و الأرباح المستقبلية تكون عادة أسعار الفائدة منخفضة و رغم ذلك لا تشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم, أن الأرباح هو العامل الأهم وليس سعر الفائدة .

ثانيا : فرضيات النظرية الكينزية في الدخل و الاستخدام و الإنتاج :

1) الطلب الكلي الفعال للسلع و الخدمات عامل مهم لتحديد الدخل القومي و التأثير على مستوى الأسعار.

2) الادخار يمكن أن يتأثر بعوامل أخرى غير سعر الفائدة كالدخل , العامل الأساسي هو الدخل وليس سعر الفائدة فكلما زاد الدخل كلما زادت إمكانية الإدخار و العكس .

3) المصلحة العامة قد تتعارض أحيانا مع المصلحة الخاصة , فمصالح رجال العمال وهي الربح ليس بالضرورة هي مصلحة لعموم الناس , فنتيجة هذا التعارض ممكن أن يختل الإقتصاد .

4) النقود ليست محايدة بل تؤثر على سعر الفائدة.

5) قد تكون الأجور عند مستوى معين غير مرنة (جمود الأجور) مما يخفض مستوى العالة عند مستوى التشغيل الكامل فتحدث بطالة. كما أن انخفاض الأجور لا يحقق توازن تلقائي لسوق العمال.

6) لا توجد حرية كاملة للأفراد (عدم توفر شروط المنافسة الكاملة).

7) يمكن أن يتوازن الدخل القومي عند مستوى اقل من التشغيل الكامل للموارد (في حال وجود بطالة) و بالتالي حدوث فجوة انكماشية. أو يتوازن عند مستوى اكبر من الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية و بالتالي حدوث فجوة تضخمية. هنا يستوجب استخدام السياسيات المالية أو النقدية لعلاج هذه الاختلافات .

ثالثا : النموذج الكينزي وتحديد الدخل التوازني:

افتراضات النموذج : هناك خمس افتراضات رئيسية :

1- الطلب على السلع والخدمات يحدد العرض أو الإنتاج، أو مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي، على الأقل في الأجل القصير.

2- الأجل القصير هو الفترة من الزمن التي لا تتغير الأسعار خلالها أو تتغير بشكل طفيف جدا

3- في الأجل القصير المنتجون يعرضون جميع الإنتاج المطلوب.

4- في الأجل القصير يتعدل الاقتصاد بسرعة من أجل الوصول إلى مستوى التوازن بحيث الطلب الكلي يساوي الإنتاج (العرض الكلي من السلع والخدمات).

5- سوف نستعرض ما يلي: أولا :تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من قطاعي (الأفراد C ورجال الأعمال I).

ثانياً :تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من ثلاث قطاعات (الأفراد C ورجال الأعمال I والحكومة G).

ثالثاً :تحديد التوازن الكلي في اقتصاد مفتوح(الأفراد C ورجال الأعمال I والحكومةG و صافي التجارة الخارجية X-M).

أولا: تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من قطاعي (الأفراد C ورجال الأعمال I)

التوازن الكلي يتحقق عندما : الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) = العرض الكلي (الإنتاج الكلي)

مجموع الطلب AD = AS مجموع العرض

الإنفاق الكلي هو الأفراد + رجال الأعمال C + I = Y الإنتاج

بخصوص الاستهلاك C هو مقدار ما ينفقه القطاع العائلي على شراء السلع والخدمات.

- ✓ حسب كينز فان الاستهلاك يعتمد على الدخل بعلاقة طردية.
- ✓ ليس كل زيادة في الدخل تذهب لزيادة الاستهلاك بل هناك جزء منها يذهب للادخار S خاصة في المدى القصير.
- ✓ أنواع الاستهلاك:

1- الاستهلاك الثابت (المستقل) Ca : الذي لا يعتمد على الدخل حيث هناك استهلاك لكل فرد حتى وان كان دخله = صفر , فإن الفرد يتوقف عن الأكل والشرب ويبقى يستهلك .

2- الاستهلاك المتغير (التابع) by :(y هو الدخل و b هو الميل الحدي للاستهلاك) : حيث يزيد الاستهلاك مع زيادة الدخل ويقل مع انخفاضه فكل ما زاد y الدخل زاد الإستهلاك وكل ما قل y الدخل يقل الإستهلاك علاقة طردية , فيرتفع و ينخفض على نفس المنحى .

دالة الاستهلاك الكلي: عبارة عن جدول أو معادلة تبين العلاقة بين مستوى الدخل وما ينفقه المستهلكون على شراء السلع والخدمات وهي علاقة موجبة: $C = C_a + by$ **حيث:**

* Ca هو الإستهلاك الثابت (المستقل)
* B هو الميل الحدي للاستهلاك c p m : أي مقدار الزيادة في الإستهلاك نتيجة زيادة الدخل بوحدة واحدة. b = MPC

قانون : الميل الحدي للاستهلاك b = $\frac{\text{مقدار التغير الإستهلاك}}{\text{مقدار التغير الدخل}}$ أي $b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$

مثال : لو كانت b = 0.8 فهذا يعني أنه لو زاد الدخل y ريال واحد فسوف يزيد الإستهلاك بقيمة 80 هللة , ولو زاد الدخل القومي بقيمة 100 مليون ريال سوف يزيد الإستهلاك بقيمة 80 مليون ريال وهكذا .

و لو كانت b = 0.9 فهذا يعني أنه لو زاد الدخل y ريال واحد فسوف يزيد الإستهلاك بقيمة 90 هللة

Y : الدخل القومي (الدخل المتاح الذي لا يوجد فيه تدخل حكومي ولا فيه صافي صادرات).

ملاحظة : الميل الحدي للاستهلاك في السعودية مرتفع جداً , فالمجتمع السعودي يعتبر من اعلى المجتمعات ميلاً للاستهلاك .

شرح الرسم يوضح الاستهلاك المتغير :

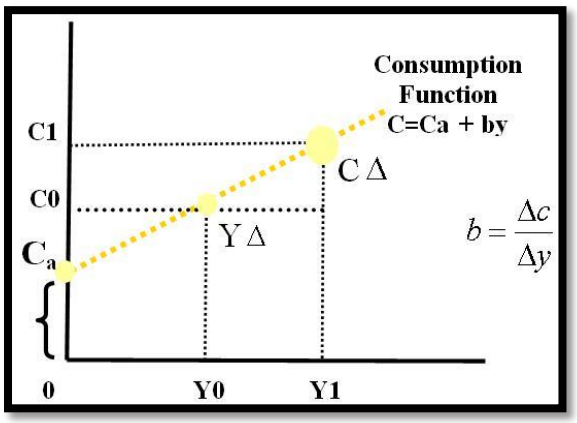

1. الاستهلاك الثابت : الذي لا يعتمد على الدخل = Ca
2. استهلاك يعتمد على الدخل ويزيد مع زيادة الدخل = C.
3. الاستهلاك التبعي = by

هو مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل.

الميل الحدي للاستهلاك = مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل.

((التغير في الاستهلاك ÷ التغير في الدخل))

b=MPC يرمز للميل الحدي وغالبا يكون اقل من الواحد الصحيح واكبر من الصفر

هنا بالرسم انطلق منحنى الاستهلاك من نقطة الاستهلاك الثابت ومعادلة الاستهلاك هي $C=C_a + by$

لو كان الدخل=صفر فان المجتمع يستهلك الاستهلاك الثابت C_a

إذاً C=Ca يعني اذا الاستهلاك يساوي الاستهلاك الثابت فان by = صفر الاستهلاك التبعي = صفر

لو زاد الدخل ماذا يحدث للاستهلاك ؟ يزيد الاستهلاك وينتقل منحنى الاستهلاك من نقطه إلى نقطه على نفس منحنى الدخل

تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت C_a سيكون انتقال منحنى الاستهلاك الكلي C لأعلى بشكل موازي لنفسه : إذا ما هي الأسباب التي تؤثر في إرتفاع و إنخفاض الإستهلاك الثابت Ca لينتقل كل المنحنى الى اعلى أو إلى أسفل:

1- زيادة الثروة وتشمل: ارتفاع قيمة الأسهم أو ارتفاع قيمة السندات أو ارتفاع قيمة السلع المعمرة المملوكة بواسطة المستهلكين (كلها تؤدي لزيادة الثروة) , فينتقل المجتمع إلى مستوى إستهلاك أفضل .
2- ثقة المستهلك : (عندما يكون المستهلك أكثر ثقة بالمستقبل فهنا يكون الاستهلاك الثابت أكبر) (وعندما يكون متشائماً فيكون الاستهلاك الثابت أقل لأنه يريد أن يدخر من أجل المستقبل)
3- تأثير ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك b من خلال عاملين :

- (التقديرات الشخصية للزيادة في الدخل) وهل هي دائمة أو مؤقتة.
- انخفاض ضريبة الدخل: يعني هذا زيادة في الميل الحدي للاستهلاك فعندما ندخل للقطاع الحكومي لاحق سندخل معها الضرائب فإذا انخفضت ضريبة الدخل فان الميل الحدي للاستهلاك سوف يزيد.

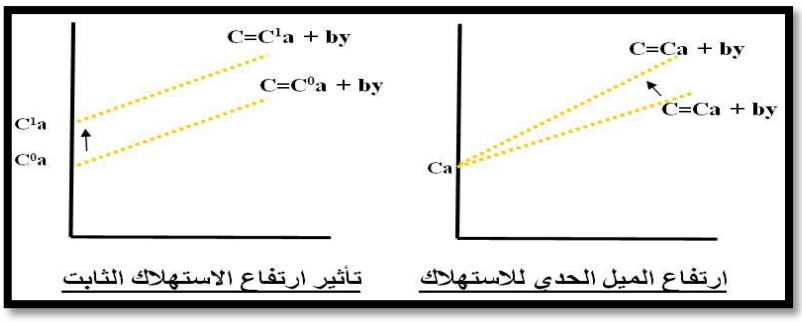

هنا الرسومات توضح ارتفاع كل من الاستهلاك الثابت والميل الحدي للاستهلاك .

لو زاد الاستهلاك الثابت ماذا يحدث ؟ ينتقل المنحنى إلى اعلى

لو زاد الميل الحدي للاستهلاك ماذا يحدث ؟ يودي إلى انفراج المنحى إلى اعلى (اليسار) ويبقى على نقطة ثابتة .

تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت سيكون انتقال لأعلى بشكل موازي بسبب: زيادة الثروة و ثقة المستهلك

ما سبب انتقال المنحنى C=C0a+by إلى C=C1a+by؟ السبب هو ارتفاع الاستهلاك الثابت.

لماذا بقي المنحنيان متوازيان؟ لأن الميل ثابت.

في الرسم الثاني, ما هو الثابت وما هو المتغير؟ الثابت هو الاستهلاك الثابت, و المتغير هو الميل الحدي للاستهلاك

بالنسبة للاستثمار I أو قطاع رجال الأعمال فهو ثابت لا يعتمد على الدخل (أي أنه مستقل عن الدخل)

بالتالي الطلب الكلي AD سيكون بجمع الاثنين معا (الطلب الاستهلاكي C + الطلب الاستثماري I)

الطلب الكلي = C + I

بالنسبة للإنتاج أو العرض الكلي AS يمثله خط الدخل

(خط ال 45درجة) أو خط الإنتاج , فالزاوية القائمة يقسمها إلى خطين متساويين

التقاء الاثنين معا خط الدخل مع خط الطلب الكلي يحقق التوازن في الاقتصاد:

تقاطع دالة الطلب الكلي المتمثل في الاستهلاك مع الاستثمار C+I تقاطعها مع خط 45ْ يحدد الدخل التوازني (Y*) ا

لموجودة على المحور الأفقي والتي تتساوى مع C+I* أي أنه إذا كانت (Y*)=100 فان C+I* لابد أن تساوي 100.

إذا هذه هي نقطة التوازن AD = AS

Y = C + I

في الرسم الأول (دالة الاستثمار)

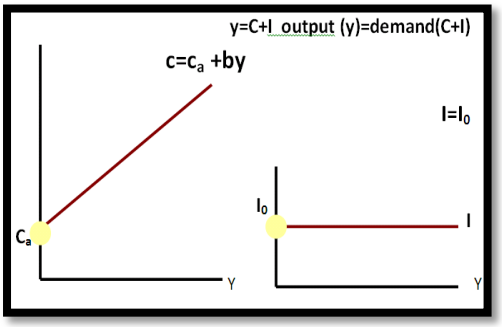

المكون الثاني من الإنفاق الكلي هو الإنفاق الاستثماري,

يفترض أنه ثابت ولذلك صار المنحنى موازي للمحور الأفقي

كيف شكل منحنى الاستثمار ؟خط مستقيم موازي للمحور الأفقي

لماذا ؟ لان الاستثمار ثابت

في الرسم الثاني

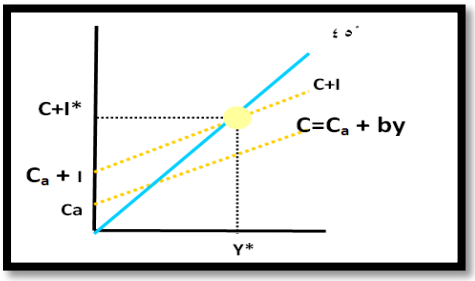

منحنى الاستهلاك يبدأ من ca, ولما أضفنا الاستثمار للاستهلاك صار يبدأ من ca + I

وميله = ميل منحنى الاستهلاك.

هكذا صار المنحنى يمثل الانفاق الكلي , لأن الانفاق الكلي = الاستهلاكي + الاستثماري.

لو أردنا أن نجمع بين الاثنين سيكون عندنا دالة الطلب الكلي التي هي: C+I يعني الاستهلاك + الاستثمار سنرسمها كدالة الطلب الكلي انظر ماذا سيحدث التقاطع مع خط 45 يسمى توازن إذا Y*=C+I

إذا كانت (Y*)=1000 فإن C+I لابد أن تساوي 1000 وهذه نقطة التوازن هنا

الوضع الأمثل لأي اقتصاد هو نقطة التوازن يعني الإنفاق الكلي = الإنتاج الكلي

العلاقة بين الاستهلاك والادخار:

الدخل يتوزع بين الاستهلاك والادخار أي أن :

$Y = C+S$ الدخل = استهلاك + ادخار

$S = Y - C$ نجد أن الادخار = الدخل – الاستهلاك

كتابة دالة الادخار S :

نستنتجها من دالة الاستهلاك $C = C_a + by$

حيث دالة الادخار تكتب بصيغة تشابه دالة الاستهلاك :

$S = - Ca + (1 - b) y$

S وهو الادخار , Ca - وهو الادخار الثابت وهو سالب

$MPS = 1 - b$ الميل الحدي للادخار

مثال : إذا كانت دالة الاستهلاك هي : $C = 50 + 0.75Y$ بالتالي :

نلاحظ أن الاستهلاك الثابت من الدالة $Ca = 50$ الميل الحدي للاستهلاك $b = 0,75$

دالة الادخار هي : $S = - Ca + (1 - b) y$

نعوض بالأرقام $S = - 50 + (1- 0.75) Y$

$S = - 50 + 0.25 Y$

ولكي نتأكد نحسب $Y = C+S$ أي

$C = 50 + 0.75Y$

$+$

$S = - 50 + 0.25 Y$

$0 + 1 Y = Y$ إذا صحيحة

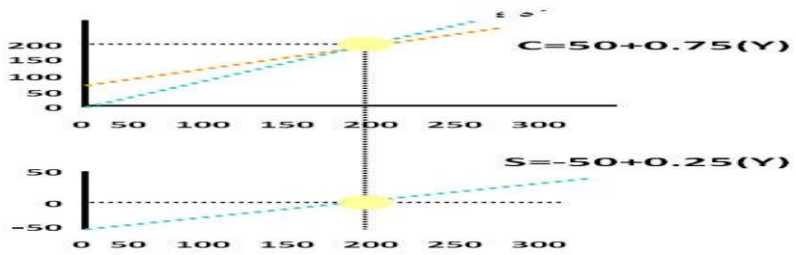

التوازن في اقتصاد مغلق مكون من قطاع الأفراد ورجال الأعمال:

التوازن يتحقق عندما يكون $Y = C+I$ أي الطلب الكلي = الإنتاج أو العرض

دالة الاستهلاك : $C = 50 + 0.75Y$ دالة الادخار: $S = -50 + 0.25\ Y$

$Y^* = 600$

$(1-b) = 0.2$		الأرقام بالمليون ريال	$C_a = 50$ $b = 0.75$	
الإدخار S $S = -50 + 0.25(Y)$	الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي C+I	الإستثمار I وهو ثابت	الإستهلاك C $C = 50 + 0.75(Y)$	الدخل و الإنتاج Y
$-50 + 0.25(0) = -50$	150 =50+100	100	50	0
$-50 + 0.25(200) = 0$	300 =200+100	100	$50 + 0.75(200) = 200$	200
$-50 + 0.25(400) = 50$	450 =350+100	100	$50 + 0.75(400) = 350$	400
$-50 + 0.25(600) = 100$	600 =500+100	100	$50 + 0.75(600) = 500$	600
$-50 + 0.25(800) = 150$	750 =650+800	100	$50 + 0.75(800) = 650$	800
$-50 + 0.25(1000) = 200$	900 =1000+800	100	$50 + 0.75(1000) = 800$	1000
$-50 + 0.25(1200) = 250$	1050 =1200+950	100	$50 + 0.75(1200) = 950$	1200

فمثلاً : عند مستوى دخل 400 يكون مقدار الطلب الكلي على السلع والخدمات 450 وهذا يعني أن الطلب أكبر من الإنتاج لأن الدخل Y وهو الإنتاج أيضاً فهذا سوف يرسل رسالة إلى المنتجين والشركات أن الأسعار زادت وأن تنتج أكثر لطلب لتلبية الطلب المتزايد على سلعها فتنتج أكثر ويرتفع من 400 إلى 600 بحيث يتوازن الإقتصاد وتصبح $Y=C+I$

فمثلاً عند مستوى الدخل 1000 عندها الطلب الكلي = 900 وهذا يعني أن الطلب الكلي على السلع والخدمات أقل من الإنتاج الكلي من السلع و الخدمات Y وهنا السعر سوف تنخفض ترسل إشارة للمنتجين أن أرباح الشركات سوف تنخفض فيقلل الإنتاج

يتوازن الإقتصاد عند $Y = C+I$ ونجد ذلك في الجدول عندما يكون الدخل 600

تحديد الدخل التوازني في إقتصاد مغلق مكون من قطاعين (افراد - رجال اعمال) :

لأجل إيجاد الدخل التوازني في اقتصاد ذو قطاعين : يجب حفظ القانون مهم جدا

القانون هو الدخل التوازني هو $Y^* = \frac{1}{1-b} \times (ca + I)$

صيغة الدخل التوازني Y^* هي :

$$Y^* = \frac{1}{1-b} \times (Ca + I)$$, وتكتب أيضاً : $\frac{Ca+I}{1-b}$ حيث :

تطبيق:

$C= 50 + 0.75\ Y$ و $I=100$

احسب الدخل التوازني ؟

$$Y^* = \frac{1}{1-0.75} \times (50 + 100) = 600$$

الدخل التوازني Y^* دائما يساوي المضاعف مضروباً بالإنفاق الثابت Ca+I (مهم)

مضاعف الإنفاق : ويعرف أنه مقدار التغير في الدخل التوازني نتيجة لتغير الإنفاق الثابت . وهو مقلوب الميل الحدي للادخار

قانونه هو: $\frac{1}{1-b}$ (سواء كان إنفاق استهلاكي أو استثماري أو حكومي) . (مهم)

في مثالنا السابق $b = 0.75$ فمضاعف الإنفاق هو :

$$4 = \frac{1}{0.25} = \frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{1-b}$$

هذا يعني أنه إذا زاد الإنفاق بمقدار 100 ريال فسوف يزيد الدخل بمقدار 400 ريال

قلنا أن الدخل التوازني Y^* دائما يساوي المضاعف مضروباً بالإنفاق الثابت Ca+I (مهم)

في مثالنا السابق كان $Ca = 50$ و $I = 100$ ومجموعهم 150 وبالتالي يكون :

الدخل التوازني $Y^* = \frac{1}{1-b} \times (ca + I)$

إذاً $Y^* = 4 \times 150 = 600$ مليون ريال وفعلاً موجود بالجدول

ملاحظه: مضاعف الإستثمار $\frac{\Delta I}{\Delta Y}$ = مضاعف الإستهلاك $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ = $\frac{1}{1-b}$

مثالنا السابق : إذا زاد الإستثمار الخاص بمقدار 50 مليون ريال كم يزيد الدخل القومي Y ؟

لأنه الدخل القومي فقط فنخذ فقط 50

أولاً :نحسب المضاعف

$\frac{1}{1-b}$ = $\frac{1}{1-0.75}$ = $\frac{1}{0.25}$ = 4 أضعاف

ثانياً : الدخل التوازني $Y^* = \frac{1}{1-b} \times (ca + I)$

و بالتالي سوف يزيد الدخل بمقدار 4 × 50 = 200 مليون ريال

الخلاصة : الزيادة في الإستثمار او في الإستهلاك الثابت تتسبب في زيادة الدخل بمقدار أكبر .

مثال أخر : اذا زاد الإستثمار الخاص بمقدار 50 مليون ريال كم يزيد الدخل التوازني Y^* يعني C + I؟

C + I = 50 + 150 = 200 لأنه الدخل التوازني نجمع I+C

أولاً :نحسب المضاعف

$\frac{1}{1-b}$ = $\frac{1}{1-0.75}$ = $\frac{1}{0.25}$ = 4 أضعاف

ثانيا : الدخل التوازني بمقدار 4 × 200 = 800 مليون ريال

انتهى اللقاء الثالث . ---

قوانين هامة في اللقاء :

قوانين في نموذج كنيز			
14	التوازن	الدخل المتاح =الاستهلاك + الادخار y = C+ S أو الدخل المتاح = الاستهلاك +الاستثمار y = C + I	في حالة النموذج المكون من قطاعين
15	الميل الحدي للاستهلاك MPC	$b = \frac{\Delta c}{\Delta y}$	(في حالة النموذج المكون من قطاعين (الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار ثابت في الأجل القصير) MPC + MPS = 1
16	الميل الحدي للادخار MPS	$d = 1 - b$ أو $d = 1 - \frac{\Delta c}{\Delta y}$	
17	الميل المتوسط للاستهلاك APC	$= \frac{c}{y}$	في حالة النموذج المكون من قطاعين
18	الميل المتوسط للادخار APS	$= \frac{S}{y}$	
19	دالة الاستهلاك	C = Ca +by	C الاستهلاك Ca الاستهلاك الثابت أو التلقائي b الميل الحدي للاستهلاك y الدخل المتاح S الادخار b -1 الميل الحدي للادخار في حالة النموذج المكون من قطاعين
20	دالة الادخار	S = - Ca + (1- b) y	
21	الدخل التوازني	$Y^* = \frac{1}{1-b}(C_a + I)$ أو $Y^* = \frac{(C_a+I)}{1-b}$	في حالة النموذج المكون من قطاعين
22	المضاعف M *mult*	$M = \frac{1}{1-b}$	
23	مضاعف الاستثمار	$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$	

اللقاء الرابع / مبادئ الإقتصاد الكلي

تذكير ببعض ما جاء في اللقاء السابق :

1- تحديد الدخل التوازني في إقتصاد مغلق مكون من قطاعين (أفرادC - رجال أعمالI) :

لأجل إيجاد الدخل التوازني في اقتصاد ذو قطاعين : يجب حفظ القانون مهم جدا

القانون هو الدخل التوازني هو $Y^* = \frac{1}{1-b} \times (ca + I)$

صيغة الدخل التوازني Y^* هي :

$$Y^* = \frac{1}{1-b} \times (Ca + I)$$, وتكتب أيضاً : $\frac{Ca+I}{1-b}$ حيث :

مضاعف الإنفاق : ويعرف أنه مقدار التغير في الدخل التوازني نتيجة لتغير الإنفاق الثابت . وهو مقلوب الميل الحدي للادخار

قانونه هو: $\frac{1}{1-b}$ (سواء كان إنفاق استهلاكي أو استثماري أو حكومي) . (مهم)

في مثالنا السابق b = 0.75 فمضاعف الإنفاق هو :

$$4 = \frac{1}{0.25} = \frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{1-b}$$

هذا يعني أنه إذا زاد الإنفاق بمقدار 100 ريال فسوف يزيد الدخل بمقدار 400 ريال

الدخل التوازني Y^* دائما يساوي المضاعف $\frac{1}{1-b}$ مضروباً بالإنفاق الثابت Ca+I (مهم)

في مثالنا السابق كان Ca = 50 الإستهلاك الثابت و I = 100 الإستثمار ومجموعهم 150 وبالتالي يكون :

الدخل التوازني $Y^* = \frac{1}{1-b} \times (ca + I)$

إذاً $Y^* = 4 \times 150 = 600$ مليون ريال

مثال أخر: إذا كان b = 0.8 وكان Ca = 50 الإستهلاك الثابت و I = 100 الإستثمار وبالتالي يكون مضاعف الإنفاق والدخل التوازني هو:

مضاعف الإنفاق : $\frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$

الدخل التوازني : $Y^* = \frac{1}{1-b} \times (ca + I)$

إذاً $Y^* = 5 \times 150 = 750$ مليون ريال

ملاحظه: مضاعف الإستثمار $\frac{\Delta I}{\Delta Y}$ = مضاعف الإستهلاك $\frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{1}{1-b}$

مثال أخر : بالمعطيات الآتية: Ca = 50 الإستهلاك الثابت و I = 100 الإستثمار

إذا زاد الإستثمار الخاص بمقدار 50 مليون ريال كم يزيد الدخل التوازني Y^* يعني C + I؟

C + I = 150 + 50 = 200 لأنه الدخل التوازني نجمع I+C و الإستثمار كان 100 وزاد إلى بمقدار 50 فأصبح150

أولاً :نحسب المضاعف

$\frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{0.25} = 4$ أضعاف

ثانيا : الدخل التوازني بمقدار 4 × 200 = 800 مليون ريال

---تذكير لما سبق شرحه

2- تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من ثلاث قطاعات (الأفرادC ورجال الأعمالI والحكومةG).

سنضيف على نموذجنا السابق فقط قطاع الحكومة G بحيث يصبح كالأتي:

التوازن الكلي يتحقق عندما : الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) = العرض الكلي (الإنتاج الكلي)

Aggregate Supply = Aggregate Demand

AS = AD

Y = C + I + G

الإنفاق الحكوميG مثله مثل الإنفاق الاستثماري I ثابت أي مستقل لا يعتمد على الدخل.

مضاعف الإنفاق الحكومي $\frac{\Delta G}{\Delta Y}$ = مضاعف الاستثمار $\frac{\Delta I}{\Delta Y}$ = مضاعف الاستهلاك $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ = $\frac{1}{1-b}$

للتذكير فيمثالنا السابق : كانت دالة الاستهلاك الكلي : C = 50 + 0.75Y حيث :

Ca= 50 والـ I = 100، وبالتالي كان :

الدخل التوازني y^* = 4 × 150 = 600 مليون ريال

إذا أضفنا الآن الإنفاق الحكوميG للنموذج بقيمة40 مليون ريال كم يصبح الدخل التوازني y^*؟

كم تغير الدخل التوازني نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي ب 40 مليون ريال؟

الدخل التوازني = مجموع الإنفاق الثابت × المضاعف أي Y^* = (Ca + I + G) × $\frac{1}{1-b}$

Y^* = (50 + 100 + 40) × $\frac{1}{1-0.75}$

Y^* = 4 × (190) = 760 مليون ريال

فلنعرف بكم تغير الدخل التوازني حين أضفنا هذا القطاع نطرح الجديد من القديم 760 – 600 = 160

إذاً لقد زاد الدخل التوازني بقيمة 160 مليون ريال حيث ارتفع من 600 كما كان في مثال القطاعين فقط إلى760 حين أضفنا القطاع الحكومي ... ..

طريقة أخرى لحساب الدخل التوازني غير القانون:

هذه نفسها 160 هي قيمة المضاعف للإنفاق الحكومي حيث : 4 × 40 = 160 مليون ريال

إذاً : الدخل التوازني الجديد = 600+ 160 = 760 مليون ريال .

الخلاصة : الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة GDPالناتج أو الدخل المحلي الإجمالي التوازني بمقدار 4 أضعاف الزيادة في G الإنفاق الحكومي .

الدخل التوازني في ظل وجود الإنفاق الحكومي والضرائب الثابتةT:

من الموارد التي تمول منها الحكومة نفسها عادة لتنفق على البنية التحتية للبلد الضرائب التي تفرضها على الناس , الأن سندخل على النموذج السابق الضرائب T ... تأثير الضرائب هو عكس تأثير الإنفاق الحكومي في ما يخص التأثير على الإنتاج (الدخل) لأن الضرائب حين تُفرض على الناس سوف تخفض الدخل المتاح ($Y_d = Y-T$) بين أيدي الناس فهذا يعني أن جزء من الدخل المتاح انخفض بنفس مقدار الضريبة التي فُرضت فحينها ذلك يُقلل الاستهلاك C و الطلب على السلع والخدمات والذي يعتمد أساساً على الدخل ,وعندما يقل الاستهلاك سيقل معه طلب الناس على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات (قطاع الأعمال) وتنخفض الأسعار مما سيدفعها لتقليل الإنتاج Y سيقل الدخل .

صيغة الدخل التوازني Y^* في ظل وجود قطاع حكوميG و الضرائب الثابتةT على الدخل هي:

$$Y^* = \frac{1}{1-b}(Ca + I + G - bT)$$

هنا الضرائب سالب لأنه خسارة على الدخل

مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة : هو مقدار التغير في الدخل نتيجة تغير الضرائب الإجمالية الثابتة

$$\frac{-b}{1-b} =$$

تأثيره طبعاً سالب لأنه كم قلنا خسارة على الدخل

مثال : في مثالنا السابق كانت دالة الاستهلاك الكلي : $C = 50 + 0.75\ Y$ حيث :

$Ca = 50$ مليون و $I = 100$ مليون و $G = 40$ مليون

إذا علمت أن الحكومة السعودية فرضت ضريبة ثابتة على دخل السعوديين مقدارها 10 مليون ريال . ما تأثير ذلك على الدخل التوازني؟

المعطيات : $Ca = 50$ مليون و $I = 100$ مليون و $G = 40$ مليون و $b = 0.75$ و $T = 10$مليون

الحل: الخطوة الأولى : في البداية نحسب الدخل التوازني قبل فرض الضريبة : أي $Y^* = \frac{1}{1-b} \times (Ca + I + G)$

$$Y^* = \frac{1}{1-0.75} \times (50 + 100 + 40)$$

فيعطينا كما سبق حله $Y^* = (190) \times 4 =$ 760 مليون ريال

الخطوة الثانية : نحسب الدخل بعد فرض الضريبة أي : $Y^* = \frac{1}{1-b}(Ca + I + G - bT)$

$$Y^* = \frac{1}{1-0.75} \times (50 + 100 + 40 - (0.75 \times 10))$$

$Y^* = (182.5) \times 4 = 730$ مليون ريال

إذاً : 760 قبل فرض الضريبة – 730 بعد فرض الضريبة = 30

هذا يعني أن الضريبة بمقدار 10 مليون خفضت الدخل بمقدار 30 مليون ريال

طريقة ثانية للحل : الخطوة الأولى نفسها

الخطوة الثانية : نحسب مضاعف الضريبة :

مضاعف الضريبة = $\frac{-b}{1-b} = \frac{-0.75}{1-0.75} = -3$

قانون : مقدار الانخفاض في الدخل = مضاعف الضريبة × مقدار الضريبة الثابتة

= -3 × 10

= -30 مليون ريال

الدخل التوازني الجديد سيكون = 760 - 30

= 730

الضريبة الثابتة المفروضة على الدخل تخفض الدخل التوازني بمقدار مضاعف الضريبة.

مضاعف الميزانية المتوازنة:

متى تكون الميزانية الحكومية متوازنة ؟ حين مجموع الإنفاق الحكومي = مجموع الضرائب أو الإيرادات الحكومية G = T

لكن حين يكون : الإنفاق الحكومي G أكبر من الضرائب T سيكون لدي عجـز في الموازنة الحكومية .

الضرائب T أكبر من الإنفاق الحكومي G سيكون لدي وفـره في الموازنة الحكومية .

إذاً المقصود في الميزانية المتوازنة : أن التغير في الإنفاق يساوي التغير في الضرائب فمثلاً: زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 100 مليون ريال والممول بزيادة الضرائب بمقدار 100 مليون ريال يؤدي إلى زيادة الدخل التوازني بمقدار100 مليون ريال.

أو مثلاً : زاد الإنفاق الحكومي بمقدار ريال والممول بزيادة الضرائب بمقدار ريال يؤدي إلى زيادة الدخل التوازني بمقدار ريال.

أو مثلاً : زاد الإنفاق الحكومي بمقدار 50 مليون ريال والممول بزيادة الضرائب بمقدار 50 مليون ريال يؤدي إلى زيادة الدخل التوازني بمقدار 50 مليون ريال..... وهكذا يزيد الدخل التوازني بنفس المقدار .. لماذا ؟

والسبب أن مضاعف الإنفاق العام وهو $\frac{1}{1-b}$ اكبر من مضاعف الضريبة : $\frac{-b}{1-b} < \frac{1}{1-b}$

فمثلاً في مثالنا السابق : مضاعف الإنفاق الحكومي 4 < 3 - مضاعف الضريبة

فلو زاد الإنفاق الحكومي بمقدار 10 مليون فهذا يعني أن الدخل التوازني سيزيد بمقدار 40 مليون يعني $4 \times 10 = 40$

أما لو زادت الضرائب بمقدار 10 مليون فهذا يعني أن الدخل التوازني سينخفض بمقدار30 - مليون يعني $-3 \times 10 = -30$

بالمحصلة النهائية سيزيد الدخل بمقدار: $+40 \ (-30) =$ 10 مليون

---

3 - تحديد التوازن الكلي في اقتصاد مفتوح (الأفرادC ورجال الأعمالI والحكومةG والخارجي X-M).

سنضيف ألان إلى نموذجنا السابق قطاع التجارة الخارجية X-M بحيث يصبح كالأتي: التوازن الكلي يتحقق عندما :

الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) = العرض الكلي(الإنتاج الكلي)

$$AS = AD$$

$$Y = C + I + G + X\text{-}M$$

X إنفاق الخارج على صادراتنا مثله مثل الإنفاق الاستثماري I .

والحكومي G ثابت لا يعتمد على الدخل.

الواردات M وهي تعتمد على دخلنا $M = mY$.

m : إم سمول هي الميل الحدي للاستيراد أي ميل السعوديين للاستيراد , فلو كان $M = 0.2\ Y$ فهذا يعني أن : كل ريال سعودي فيها 20 هللة يذهبوا إلى الإستيراد ,

للتذكير :

الحساب التجاري : وهو صافي التجارة الخارجية، بمعنى قيمة صادرات البلد مطروحا منها قيمة المستوردات من الخارج : $(X - M)$

صادرات البلد X : وهو ما يذهب من سلع وخدمات للبلد إلى المستهلكين خارج البلد

فمثلاً : الأردنيين و المصريين و الأمريكان يطلبوا سلع من السعودية كالتمر أو النفط .

المستوردات M – : وهو ما نطلبه نحن المستهلكين داخل البلد من سلع وخدمات من خارج البلد .

فمثلاً : نطلب من سيارات يابانية أو سيارات ألمانية او ملابس ايطالية

لماذا المستوردات M – سالب ؟؟ لأن جزء من دخلنا كسعوديين يُدفع للخارج فأي شئ خارج فهو سالب أما ما يدخل إلينا فهو موجب .

كلما زادت m كلما زاد ميل السعوديين للإستيراد , و كلما قل m كلما قل ميل السعوديين للإستيراد (وهذا الأفضل) حتى لا تزيد الواردات M و يذهب مالنا خارجاً ونخسره وبهذا نتجنب العجز في الحساب التجاري لأن جزء من إقتصاد البلد يذهب للخارج .

فكلما زاد دخل السعوديين 100 ريال فإن 75 منهم سوف يذهبون للإنفاق على السلع والخدمات وما تبقى يذهب للإدخار S

صيغة الدخل التوازني Y^* في اقتصاد مفتوح: $Y^* = \frac{1}{1-b+m}(Ca + I + G + X)$

المضاعف في اقتصاد مفتوح : $(\frac{1}{1-b+m})$ وهو أقل من المضاعف في الاقتصاد المغلق $\frac{1}{1-b}$

لماذا ؟ لأن في المفتوح جزء من دخل السعوديين سيذهب للإنفاق على المستوردات من الخارج ويخرج خارج البلد لذا هو اقل من المغلق و لأن حين أضفنا m في المقام سيكبر رقم المقام وحينها نقسم واحد على أي عدد كبير يعطي عدد صغير .

مثال:في مثالنا السابق كانت دالة الاستهلاك الكلي : C = 50 + 0.75Y حيث :

Ca = 50 مليون و I = 100 مليون و G = 40 مليون وحسبنا الدخل التوازني Y^* = 760 مليون ريال

ألان (ندخل الإقتصاد المفتوح) سوف نضيف قطاع التجارة الخارجية من خلال الدالة:

NX = 50 − 0.1 Y

X-M = X − my

فكم يُصبح الدخل التوازني Y^*؟

الحل : المعطيات : b = 0.75 Ca= 50 مليون و I = 100 مليون و G = 40 مليون

و m = 0.1 و X = 50

صيغة الدخل التوازنيY^* في اقتصاد مفتوح : $Y^*= \frac{1}{1-b+m}(Ca+ I + G + X)$

$Y^*= \frac{1}{1-0.75+0.1}(50+ 100 + 40 + 50)$

$Y^*= \frac{1}{0.35}(240)$ نلاحظ هنا أن المضاعف أصبح اقل من 4 كما في أمثلة الاقتصاد المغلق

$Y^*= 2.857\ (240)$

$Y^*= 685.68$ هذا يعني أن الدخل التوازني انخفض بمقدار 74.32 مليون ريال.

انتهى اللقاء الرابع .

تجميع اسئلة من بعض الملخصات لتوضيح طريقة الأسئلة :

C = 50 + 0.75Y

I = 100

أ- احسب الدخل التوازني ؟

الحل :

إيجاد الدخل التوازني في اقتصاد ذي قطاعين : $Y^* = \frac{1}{1-b}(ca + I)$

$Y^* = (50 + 100) \times \frac{1}{1-0.75} = 600$

المضاعف في اقتصاد مغلق $= \frac{1}{1-b}$

وعليه يكون المضاعف هنا $= \frac{1}{1-0.75} = 4$

ب- إذا كان الدخل التوازني = 600 ما حجم الاستهلاك ؟

إذا كانت دالة الاستهلاك تكون C = 50 + 0.75Y حيث

المعطيات : b = 0.75 و Ca = 50 $Y^* = 600$

الآن نعوض فيها ونضرب بالدخل كالتالي :

$C = 50 + 0.75 \times 600 = 500$

ج- احسب الادخار ؟

القانون : الادخار = الدخل – الاستهلاك

100 = 500 – 600

أجب بـــ (√) أو (×)

1- الوضع الأمثل لأي اقتصاد هو حالة التوازن عندما يتحقق الإنفاق الكلي = الناتج المحلي. (√)

2- الفجوة الركودية هي أن يتحدد الدخل التوازني عند وضع يفوق مستوى الناتج الكامل (×)

(الصحيح أن هذه هي الفجوة التضخمية)

3- في حالة التضخم القيمة النقدية في أيدي القطاعات الاقتصادية تفوق القيمة الحقيقية للإنتاج الكامل (√)

4- المضاعف = التغير في النفقات الذاتية ÷ التغير في الدخل (×)

(الصحيح: المضاعف = التغير في الدخل التوازني ÷ التغير في النفقات الذاتية)

5- زيادة النفقات الذاتية سواء كانت استثمارية أو استهلاكية أو حكومية ستؤدي بالنهاية إلى انخفاض الدخل بمقدار المضاعف. (×)

(الصحيح هو العكس)

6- الإنفاق الحكومي يشمل دعم السلع والإنفاق على الصحة والتعليم و البنية الأساسية من طرق ومباني حكومية وكهرباء...الخ (√)

7- السياسة المالية من أكثر الوسائل استخداماً لمعالجة القضايا الاقتصادية في الدول النامية. (√)

السياسة المالية :تنفذها وزارة المالية وهي نوعان (توسعية, انكماشية)

- التوسعية لمعالجة الركود والبطالة والانكماش و أدواتها : (زيادة الإنفاق الحكومي , تخفيض الضرائب أو كليهما).
- الانكماشية: اذا وجد تضخم وزاد الطلب الكلي وأدواتها: (تخفيض الإنفاق الحكومي, زيادة الضرائب أو كليهما معاً).

السياسة النقدية : تنفذها مؤسسة النقد(البنك المركزي) وتتعلق بزيادة عرض النقود, أدواتها:

1- السوق المفتوحة : شراء وبيع السندات. شراء السندات يزيد عرض النقود
2- سعر الخصم: الفائدة التي يأخذها البنك المركزي من البنوك التجارية. كلما قل سعر الخصم زاد عرض النقود
3- الاحتياطي القانوني: تفرضه مؤسسة النقد على البنوك و علاقته عكسية مع عرض النقود.

8- الاقتصاد المفتوح هو اقتصاد تربطه علاقة تجارية وتبادل تجاري مع العالم الخارجي. (√)

9- الواردات هي مستوى الطلب أو العرض على السلع والخدمات المنتجة في دول العالم الخارجي. (√)

10- مضاعف الاقتصاد المفتوح هو $\frac{1}{1-b+m}$ (√)

m = الميل الحدي للواردات

b = الميل الحدي للاستهلاك

- للمعلومية : مضاعف الاقتصاد المغلق هو $\frac{1}{1-b}$

11- إذا كانت دالة الاستهلاك هي C=20+0,5 y وكانت :

I=10 G=10 T=10

أ. ما قيمة المضاعف؟

الحل : (النموذج المعطى بالسؤال هو نموذج من 3 قطاعات اقتصادية)

معطيات السؤال: الميل الحدي للاستهلاك = b = 0,5 و الإنفاق الاستثماري = I = 10 والإنفاق الحكومي = G = 10 و الضريبة =T = 10

المضاعف = $\frac{1}{1-b}$ إذاً = 1 ÷ (1 − 0,5) = 2

ب. أوجد الدخل التوازني؟

القانون المستخدم: (قانون إيجاد الدخل التوازني في 3 قطاعات مع ضريبة ثابتة)

$$Y^* = \frac{1}{1-b}(Ca + I + G - bT)$$

نعوض بالقانون:

B = o.5 Ca =20 I=10 G=10 T=10

= 2 × (20 + 10 + 10 − (10×0,5)) = 70

جـ. ما هو حجم الاستهلاك عند التوازن؟

نعوض بالدخل في دالة الاستهلاك مع خصم الضريبة من الدخل.

- عندما نخصم الضريبة من الدخل نحصل على الدخل المتاح

C=20 + 0.5 (Y − T)

C=20 + 0.5 (70 − 10)

= 20 + 30 = 50

د. كم يساوي الادخار؟

الادخار هو : S = Y − T − C

S= 70 − 10 − 50

S = 10

هـ. لو زاد الإنفاق الحكومي بمقدار 5 مليون فما هو حجم الدخل التوازني الجديد؟

التغير في الدخل = المضاعف × الزيادة في الإنفاق

= 2 × 5 (المضاعف = 2 حسبناه بالفقرة أ)

= 10

لحساب الدخل لجديد نضيف 10 على الدخل السابق 70

10 + 70 = 80 ..... أدت زيادة الإنفاق بـــ 5 مليون إلى زيادة الدخل بمقدار 10 مليون وذلك بفضل المضاعف .

11 إذا كان الميل الحدي للادخار = 0,25 , فإنه نتيجة لزيادة الضرائب بمقدار 100 مليون سينخفض الناتج المحلي بمقدار .....؟

مضاعف الضريبة = $\frac{-b}{1-b}$

b- = الميل الحدي للاستهلاك بالسالب.

فلو كان الميل الحدي للادخار = 0,25 فالميل الحدي للاستهلاك = (0,25-1) = 0,75

مضاعف الضريبة = - 0,75 ÷ (0,75 -1) = 3-

لحساب الناتج المحلي بعد زيادة الضرائب = مضاعف الضريبة × مقدار الضريبة.

= 3- × 100 = 300- مليون

أدت زيادة الضرائب بمقدار 100 مليون إلى انخفاض الناتج المحلي بمقدار 300 مليون

12-إذا أرادت الحكومة تحقيق توازن في ميزانيتها و أنفقت 250 مليون ريال و قامت بجمع ضرائب مقدارها 250 مليون ريال فما هو تأثير ذلك على الناتج المحلي؟

إذا ارتفع الإنفاق الحكومي بمقدارٍ ما وارتفعت الضريبة بنفس المقدار فإن الدخل التوازني يزيد بالمقدار نفسه.

أي إذا أنفقت الحكومة 250 مليون ريال وجمعت ضرائب 250 مليون ريال فإن الدخل التوازني يزيد بمقدار 250 مليون ريال.

كيف يحصل هذا؟

مثلاً: من المثال السابق (سؤال 12) مضاعف الضريبة = 3-, ولو نحسب مضاعف الإنفاق : 1÷ (0,75 -1) = 1 ÷ 0,25 = 4

- الدخل بعد زيادة الضريبة = 3- × 250 = 750-
- الدخل بعد زيادة الإنفاق الحكومي= 4×250 = 1000

إذا زاد النفاق الحكومي بمقدار 250 فإن الدخل يزيد بمقدار 1000 و إذا زادت الضرائب بمقدار 250 سينخفض الدخل بمقدار 750 , يعني عندما نحسب الصافي (750-1000) = 250 وهو نفس مقدار زيادة الإنفاق و زيادة الضريبة

وهذه هي سياسة الميزانية التوازنية.

أجب بـــ (√) أو (×)

13- الدخل الكلي Y هو مجموع ما تحصل عليه عناصر الإنتاج المستقلة من دخول خلال سنة (√)

14- وجود فائض سلعي يعني ضرورة اتخاذ قرار برفع الأسعار (×)

(القرار الصحيح هو تخفيض الأسعار لتفريغ الفائض و كسب الزبائن)

15- يشير الخط المنطلق من نقطة الأصل بزاوية 45 إلى جميع النقاط التي يتساوى فيها الدخل مع الإنفاق الكلي فأي نقطة عليه تكون نقطة توازن (√)

- للمعلومية : (نقطة تقاطع منحنى الإنفاق الكلي مع خط 45 يحدد التوازن)

16- المضاعف هو التغير في الدخل الناجم عن التغير في أوجه الإنفاق الذاتي (√)

17- أدوات السياسة المالية هي أحد أهم السبل الاقتصادية لمعالجة المشاكل من تضخم وبطالة وركود وغيرها (√)

18- ما هي أدوات السياسة المالية التوسعية؟

1- زيادة الإنفاق.

2- خفض الضرائب.

3- كليهما معاً.

19- ما هي أدوات السياسة المالية الانكماشية؟

1- تقليل الإنفاق.

2- زيادة الضريبة.

3- كليهما معاً.

20- مضاعف الضريبة = -الميل الحدي للاستهلاك ÷ الميل الحدي للادخار (√)

((الميل الحدي للادخار = 1-الميل الحدي للاستهلاك))

21- صافي الصادراتX = m-x (×)

صافي الصادرات = الصادرات X M–الواردات .. X-M

22- العلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة طردية. (√)

23- توضح دالة الاستهلاك العلاقة بين الدخل المحلي والاستهلاك (√)

24- العلاقة بين الدخل و الطلب على الواردات علاقة عكسية (×)

علاقة طردية

25- إذا كان الميل الحدي للادخار 0,20 فإن مضاعف الإنفاق = ...؟

(مضاعف الإنفاق = 1 ÷ الميل الحدي للادخار) = 1÷ 0,20 = 5

26- أي من التالي تعتبر سياسة مالية ناجحة للقضاء على الفجوة التضخمية:

- زيادة الضرائب.
- زيادة النفقات الحكومية.
- تقليل عرض النقود. ⟵ صحيحة لكنها سياسة نقدية وليست مالية.
- تخفيض الإنتاج. ⟵ ليس له علاقة بالفجوة التضخمية .

نكمل الجز الثاني من الأسئلة في تفريغ اللقاء القادم.

السياسات الاقتصادية الحكومية: وهي السياسات الحكومية التي تتخذها الحكومة عادة لإحداث تغيرات في الاقتصاد .

و هي تنقسم إلى نوعين :

1- السياسات المالية التوسعية : هي تلجأ لها الحكومة في حالة الركود أو الكساد .

و تشمل إما زيادة الإنفاق الحكومي G أو تلجئ إلى تخفيض الضرائب T

بمعنى أنها تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم ترفع الإنتاج الكلي GDP عن طريق زيادة G او تخفيض T

وهذه السياسة تستخدم لتحفيز الإقتصاد إذا كان في حالة الركود أو الكساد فتتدخل الحكومة من أجل زيادة الإنفاق الكلي او الطلب الكلي , أو تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب على المواطنين فيزيد الدخل المتاح للمواطنين وبذلك يزيد الطلب والاستهلاك للمواطنين , فحينها تستجيب الشركات من خلال أنها ترفع إنتاجها حتى تلبى طلب المستهلكين الذي ارتفع بسبب زيادة دخلهم المتاح والذي كان بسبب تخفيض الضرائب , و حينها تضطر الشركات لتزيد إنتاجها أن توظف عمال أكثر ووقتها سوف تحل مشكلة البطالة , وهكذا يخرج البلد من حالة الركود إلى الإنتعاش و النمو الاقتصاد في البلد.

2- السياسات المالية الانكماشية : هي تلجأ لها الحكومة في حالة الرواج أو الإنتعاش الإقتصادي (عكس تماماً التوسعية) .

بمعنى تؤدي إلى نقصان الطلب الكلي ومن ثم تخفض الناتج الكلي GDP عن طريق تخفيض G او زيادة T.

و هذه السياسة تستخدم حين تكون البلد في حالة انتعاش اقتصادي ففي ظل هذه الظروف أو العوامل التضخمية , فتحاول الحكومة ضبط التضخم بضبط الأسعار لتخفيض الطلب الكلي , فتلجأ إلى تخفيض الإنفاق الحكومي G أو أنها ترفع أو تفرض الضرائب على الناس ,فيقل الدخل المتاح للمواطنين وبذلك يقل الطلب والاستهلاك للمواطنين , فحينها تستجيب الشركات من خلال أنها تقلل إنتاجها لأ طلب المستهلكين الذي انخفض بسبب انخفاض دخلهم المتاح والذي كان بسبب ارتفاع الضرائب , و حينها تضطر الشركات لتقليل إنتاجها أن تتخلى وتسرح بعض العمال ووقتها سوف تحدث مشكلة البطالة , وهكذا يخرج البلد من حالة الإنتعاش إلى الركود والكساد الإقتصادي .

للمعلومية : الدخل المتاح YD هو الدخل الشخصي Y مطروح منه الضرائب T

$$T- Y = YD$$

المثبتات الآلية : وهي ما تحاول أن تعيد بها الحكومة التوازن للإقتصاد .

ومنها نوعان :

الأول : الضرائب : وهي خسارة من الناس للحكومة.

الثاني : التحويلات (الإعانات و تعويضات البطالة) : وهي ربح من الحكومة للناس.

كيف يكونان الضرائب و التحويلات في هذه الحالات ...

1) في حالة الركود الاقتصادي: تلجأ الحكومة إلى زيادة التحويلات و تقلل فرض الضرائب مما يزيد الدخل المتاح بين ايدي الناس ويزيد الاستهلاك وهذا يرفع الطلب الكلي مما يزيد الانتاج (Y) .

2) في حالة الرواج الاقتصادي: تلجأ الحكومة الى تقليل التحويلات و تزيد فرض الضرائب مما يقلل الدخل المتاح بين ايدي الناس و يقل الاستهلاك وهذا يخفض الطلب الكلي مما يقلل الاسعار و يقل الانتاج (Y).

التقلبات الاقتصادية والدورة الاقتصادية : التقلبات الاقتصادية غير مرغوب فيها لأنها تتسبب في تحرك الناتج المحلي الاجمالي بعيدا عن مستوى الإنتاج الكامن أو مستوى التوظيف الكامن وهذه التقلبات تسمى بالدورة الاقتصادية.

الانتاج الكامن (مستوى التوظيف الكامل) هو : اقصى انتاج يُمكن الوصول اليه باستخدام الموارد المتاحة.

- ✓ اذا كان الاقتصاد بعيد عن مستوى التوظيف الكامل تكون الاسعار ثابتة أو ترتفع ارتفاع بسيط.
- ✓ اذا كان الاقتصاد قريب من مستوى التوظيف الكامل ترتفع الأسعار بشكل كبير.

الاجل القصير في الاقتصاد الكلي يُشير إلى الفترة الزمنية التي لا تتغير فيها الأسعار أو تتغير بشكل طفيف.

الـــــدورة الاقتصـــــــادية :

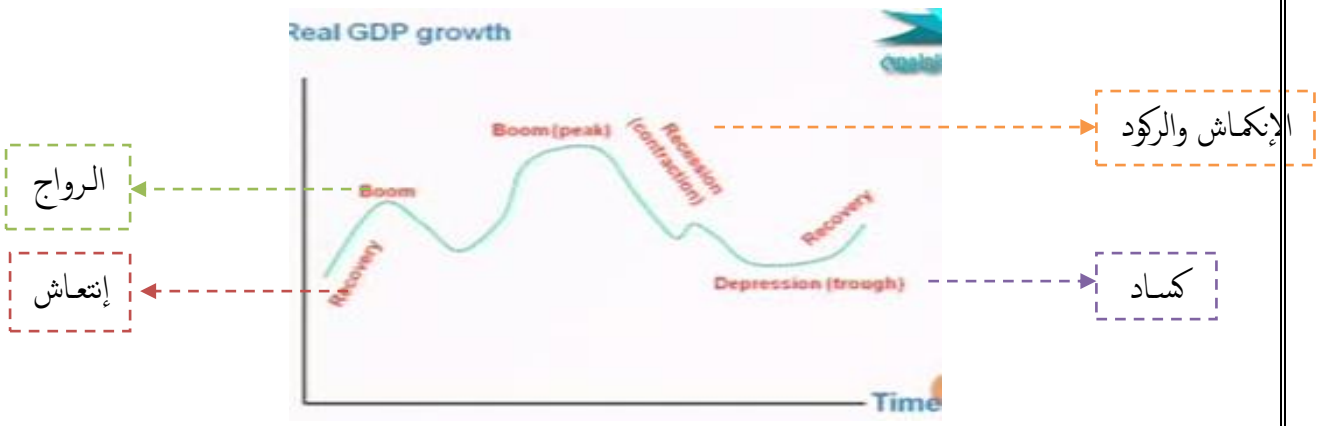

تمر الدورة الاقتصادية بأربع مراحل هي :

1- مرحلة الانتعاش Recovery :حيث يبدأ النشاط الاقتصادي بالزيادة المتمثلة في الإنتاج وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع الأجور والتوسع في التسهيلات الائتمانية وتناقص حجم المخزون من السلع ومن ثمّ الزيادة في الدخل (ارتفاع في مستوى الإنتاج لأن الإنتاج يباع ويحول إلى دخل , يرافقه عادة انخفاض في مستوى البطالة.).

2- مرحلة الرواج أو الرخاء أو الازدهار Boom :حيث تمثل أعلى نقطة في الدورة الاقتصادية وتتميز بارتفاع أكبر في مستوى الإنتاج يرافقه عادة ارتفاع في مستوى التشغيل (انخفاض أكبر في مستوى البطالة) مع إرتفاع مستوى الأسعار.

3- مرحلة انكماشContraction او الركود Recession : إذ يتراكم المخزون نتيجة تناقص الطلب ومن ثمّ تتراجع الأرباح، وترتفع معدلات البطالة وتتناقص مستويات الأجور، ويظهر عجز عدد متزايد من المقترضين عن سداد القروض المستحقة عليهم من قبل البنوك، الأمر الذي يدفع إلى تقليص حجم الائتمان، كل هذا يسهم في تراجع الدخل على مستوى الاقتصاد, (تراجع في مستوى الإنتاج وانخفاض في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة).

4- حالة الكساد Depression: تراجع أكبر ولفترة زمنية أطول في مستوى الإنتاج يرافقه تراجع حاد في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة.

الطلب الكلي والعوامل المؤثرة فيه :

منحنى الطلب الكلي هو سالب الميل لماذا ؟

لأنه يعكس العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار P والكمية المطلوبة من السلع والخدمات.

الاسباب التي تجعله سالب الميل هي : السعر يدور حول الثلاث أسباب .

1) أثر الثروة : عندما ينخفض المستوى العام للأسعار فإن الثروة الموجودة لدى الناس سوف تزيد (أي ان كمية النقود الحقيقية = $\frac{1}{P}$ سوف تزيد مما يزيد ثروة الافراد أكثر وبالتالي سيزيد طلبهم على السلع والخدمات المختلفة.

الدخل النقدي أو كمية النقود الحقيقة : هو تلك النقود التي يتقاضاها الناس نتيجة مساهمتهم في العملية الإنتاجية .

الدخل الحقيقي : هو كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد او الناس بدخولهم النقدية , وتعني القوة الشرائية للنقود .

مثلاً : لو كان عندي سلعه وحيده في البلد هي التفاح وكان دخلك في الشهر 100 ريال وسعر P التفاح 5 ريال :

إذاً كمية النقود الحقيقية = $\frac{1}{P}$ = $\frac{100}{5}$ = 20 تفاح

أ- لو ارتفع المستوى العام للأسعار فأصبح سعر التفاح 10 ريال إذاً:

إذاً كمية النقود الحقيقية = $\frac{1}{P}$ = $\frac{100}{10}$ = 10 تفاح

إذاً ثروتك أو دخلك الحقيقي إنخفض مع إرتفاع المستوى العام للأسعار في ضل أن دخلك النقدي أي راتبك بقي كما هو 100 ريال .

لكن لو حدث العكس .....

ب- لو إنخفض مستوى الأسعار العام فأصبح سعر التفاح 2 ريال إذاً :

إذاً كمية النقود الحقيقية = $\frac{1}{P}$ = $\frac{100}{2}$ = 50 تفاح

وهنا ثروتك أو دخلك الحقيقي إرتفع مع إنخفاض المستوى العام للأسعار في ضل أن دخلك النقدي أي راتبك بقي كما هو 100 ريال .

2) أثر سعر الفائدة : انخفاض المستوى العام للأسعار يؤدي إلى زيادة كمية النقود الحقيقية بين أيدي الناس مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي بالتالي فإن الاستثمارات ستزيد لأن أسعار الفائدة تعتبر تكلفه على المستثمر وتكلفه على المستهلك أيضا المقترض مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات I وكذلك زيادة الاستهلاك C , فهناك علاقة عكسية بين الإستثمارات و الإستهلاك وسعر الفائدة فكلما زادت سعر الفائدة ستقل قروض الشركات والمستهلكين وبالتالي سيقل الإستثمار ويقل الإستهلاك, (وهما جزءان مهمان من دالة الطلب الكلي على السلع والخدمات), وسعر الفائدة والطلب الكلي بينهم علاقة عكسية .

3) أثر التجارة الخارجية : عندما ينخفض المستوى العام الأسعار P تصبح السلع المحلية مغرية للشراء سواء للمواطنين او للخارج مما يزيد الكمية المطلوبة على السلع المحلية على حساب السلع المستوردة

ايضا عندما ينخفض المستوى العام الأسعار يؤدي الى زيادة كمية النقود الحقيقية بين ايدي الناس وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما سيجعل الطلب على العملة المحلية قليل وبالتالي سينخفض سعر العملة مما يعني حافز لشراء السلع المحلية لأن السلع الأجنبية ستكون مرتفعة الثمن مقارنة بالسلع المحلية.

العوامل المؤثرة التي تغير في منحنى الطلب الكلي :

العوامل التي تؤدي الى زيادة الطلب (نقله الى اليمين) أو تخفيض الطلب الكلي (إزاحته إلى اليسار) يمكن تلخيصها :

- ✓ زيادة الاستهلاك الثابت Ca ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- ✓ زيادة الاستثمار الثابت I ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- ✓ زيادة الإنفاق الحكومي G ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- ✓ تخفيض الضرائب T ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- ✓ زيادة الصادرات X ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- ✓ زيادة كمية النقود M في الاقتصاد ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح .

ملاحظة :

عرض النقود الاسمي: كمية عرض النقود الموجودة في الاقتصاد.

عرض النقود الحقيقي: تكون نفس الكمية موجودة ولكن انخفض المستوى العام للأسعار فزادت القوة الشرائية لهذه النقود = $\frac{1}{P}$

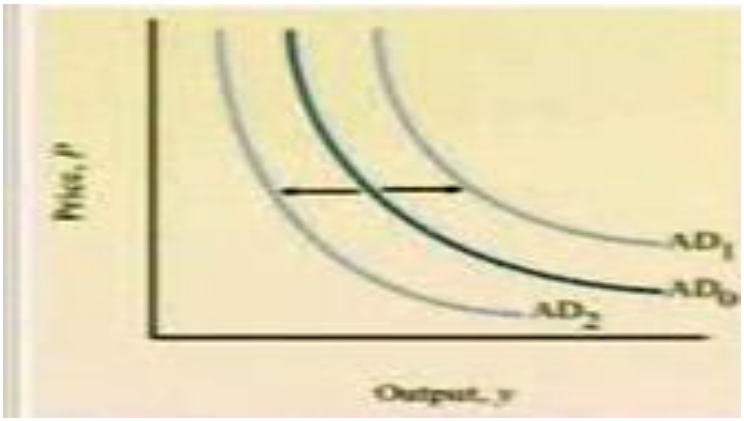

- ✓ السياسة المالية التوسعية (زيادة G او تخفيض T): تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى (اليمين).
- ✓ السياسة المالية الانكماشية (تخفيض G او زيادة T): تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أسفل (اليسار).
- ✓ السياسة النقدية التوسعية (زيادة Mاو تخفيض P): تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى (اليمين).
- ✓ السياسة النقدية الانكماشية (تخفيض M او زيادة P): تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أسفل (اليسار).

انتهى اللقاء الخامس .

اللقاء السادس / مبادئ الإقتصاد الكلي

إختبـــــــار من الدكتور :

1/ يزداد نمو الناتج المحلي الإجمالي كلما :

أ- زادت المستوردات

ب- قلت الصادرات

ت- زاد تراكم رأس المال

ث- كل ما سبق

2/ العائد على رأس المال هو ..

أ- البطالة

ب- التضخم

ت- سعر الفائدة

ث- لاشئ مما سبق

3/ المنحنى الذي يُمثل أقصى ما يُمكن إنتاجه من السلع في ظل استخدام جميع عناصر الإنتاج بأعلى كفاءة :

أ- منحنى إمكانيات الإنتاج PPF

ب- منحنى فيليبس

ت- منحنى العرض الكلي

ث- خط الـ45 درجة

4/الإنفاق الإستثماري يُعتبر احد مكونات الطلب الكلي ..

أ- عبارة صحيحة

ب- عبارة خاطئة

5/تيار الفرد خلال فترة زمنية معينة هي الثروة Wealth :

أ- عبارة صحيحة

ب- عبارة خاطئة

الصحيح هو رصيد الفرد وليس تيار

---

6 / ارتفاع أسعار السيارات في البلد يعتبر تضخم :

أ- عبارة صحيحة

ب- عبارة خاطئة

التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس للمستوى العام للأسعار السلع كلها وليس سلعة واحدة فقط

7/ الدخل المتاح Yd =

أ- Y + T ب- T×Y

ب- T÷Y ت- Y-T

8/ الناتج المحلي الإجماليGDP :

أ- جمالي ما يُنتجه مواطنو البلد من سلع وخدمات خلال فتره زمنية معينة

ب- إجمالي ما يُنتج في البلد من سلع وخدمات سواء من قبل المواطنين أم غيرهم خلال فتره زمنية معينة

ت- هو إنتاج الحكومة من السلع والخدمات خلال سنة كاملة

ث- لاشئ مما سبق

9/قانون ساي للأسواق ينص على أن :

أ- الطلب يخلق العرض

ب- الإنفاق الحكومي يولد الدخل

ت- العرض يخلق الطلب

ث- لا شئ مما سبق

10/ يُمثل إيداعاً في شريان التدفق النقدي الدائري للدخل Injection :

أ- الإدخار

ب- الضرائب

ت- الواردات

ث- الصادرات

11/ إذا علمت أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ما يساوي 1200 مليون ريال و أن الناتج المحلي بالأسعار الثابتة يساوي 1000 مليون ريال فيكون " الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني " يساوي ...

أ- 100

ب- 80

ت- 120

ث- 200

سؤال ١١: إذا علمت أن الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لسنة ما يساوي 1200 مليون ريال و ان الناتج المحلي بالاسعار الثابتة يساوي 1000 مليون ريال، فيكون الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني (GDP Deflator) .?

الحل:

$$\text{الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني} = \frac{\text{الناتج القومي او المحلي الاسمي بالاسعار الجارية}}{\text{الناتج القومي او المحلي بالأسعار الثابتة}} \times 100$$

$$\text{الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني} = \frac{1200}{1000} \times 100$$

$$\text{الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني} = 1.2 \times 100$$

$$\text{الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني} = 120$$

- الاسئلة من ١٢ الى ١٦:
- الفقرات من ١٢ إلى ١٦ مرتبطة بالمثال التالي (الارقام بالمليار ريال):
افترض أن النموذج الكينزي موضحاً بالمعادلات التالية:
- دالة الاستهلاك : C=25+0.80Y
- الانفاق الحكومي : G=10
- الانفاق الاستثماري: I=20
- دالة الانفاق الخارجي: NX= 5 - 0.20Y

س ١٢: كم مقدار مضاعف الانفاق في هذا الاقتصاد؟

أ) 2 ب) 2.5 ج) 3.5 د) 5

الحل:

في الاقتصاد المفتوح المضاعف = $(\frac{1}{1-b+m})$ = $\frac{1}{1-0.8+0.2}$ = $\frac{1}{0.4}$ = 2.5

س ١٣: كم مقدار الدخل التوازني في هذا الاقتصاد المفتوح؟

أ) 100 مليار ب) 120 مليار ج) 150 مليار د) 300 مليار

الحل:

صيغة الدخل التوازني *Y في اقتصاد مفتوح:

$$Y^* = \frac{1}{1-b+m}(Ca + I + G + X)$$

$$Y^* = \frac{1}{1-0.8+0.2}(25 + 20 + 10 + 5)$$

$$Y^* = 2.5\ (60)$$

$$Y^* = 150$$

س ١٤: إذا زادت الصادرات بمقدار 10 مليار ريال ، فإن الدخل التوازني سوف يزيد بمقدار:

أ) 25 مليار ب) 30 مليار ج) 40 مليار د) 50 مليار

الحل:

مقدار الزيادة في الدخل = مضاعف الانفاق في الاقتصاد المفتوح × مقدار الزيادة في الصادرات

= 2.5 × 10

= 25 مليار ريال

لو سألك ما هو الدخل التوازني الجديد؟ سيكون = 150 + 25

= 175

15/الميل الحدي للإستيراد m يساوي:

أ- 0.2

ب- 0.4

ت- 0.8

ث- 0.9

الحل:

من خلال دالة الإنفاق الخارجي: NX= 5 - 0.20Y

0.2=m

16/دالة الإدخار هي :

أ- S = 25 + 0.25Y

ب- S = - 25 + 0.20Y

ت- S = 25 + 0.20Y

ث- S = - 25 + 0.30Y

الحل:

من خلال دالة الاستهلاك : C=25+0.80Y

$C = C_a + bY$

دالة الادخار: $S = -Ca +(1-b)Y$

$S = -25 + (1-0.8)Y$

$S = -25 + 0.20Y$

17/ قيمة ما يستهلك المزارع مما أنتجه من قمح ولم يقم ببيعه للمطاحن يتعين حسابها ضمن الناتج القومي الإجمالي:

أ- عبارة صحيحة

ب- عبارة خاطئة

18 / السياسة المالية التي تستخدم في حالة الركود الإقتصادي تشمل :

أ- زيادة T أو إنخفاض G

ب- زيادة G أو تخفيض T

ت- تخفيض G أو تخفيض T

ث- لا شئ مما سبق

19 / مرونة الأسعار و الأجور هي من فرضيات :

أ- النظرية الكينزية

ب- النظرية النقدية

ت- النظرية الكلاسيكية

ث- النظرية الأحادية

20/ أعلى نقطة في الدورة الاقتصادية وتتميز بارتفاع أكبر في مستوى الإنتاج يرافقه عادة إرتفاع مستوى الأسعار :

أ- مرحلة الرواج

ب- مرحلة الإنتعاش

ت- مرحلة الركود

ث- لا شئ مما سبق

انتهى اللقاء السادس .

اللقاء السابع / مبادئ الإقتصاد الكلي

العرض الكلي والعوامل المؤثرة فيه :

منحنى العرض الكلي يصف العلاقة التي تربط بين المستوى العام الأسعار P والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من السلع والخدمات.
وسندرس سويا نوعين من منحنيات العرض :

أولاً : منحنى العرض الكلي الكلاسيكي (على المدى الطويل).

ثانياً: منحنى العرض الكينزي (على المدى القصير).

أولا : منحنى العرض الكلي الكلاسيكي (على المدى الطويل)

- أي عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل للموارد.
- مستوى الإنتاج عند العالة الكاملة و التوظيف الكامل لا يعتمد على مستوى الأسعار, بل على عوامل العرض الأخرى غير الأسعار مثل : زيادة أو نقص العمل و العمال فلو زاد عدد العمال المفروض أن ينتقل منحنى العرض إلى اليمين والعكس، و رأس المال والتكنولوجيا فلو حدث تقدم تقني وتكنولوجي فسيرتفع الإنتاج حينها وينتقل منحنى العرض إلى اليمين والعكس , وهذا هو السبب الرئيسي في جعل منحنى العرض الكلاسيكي عمودياً عند Y^*.
- في ظل المدرسة الكلاسيكية أو التقليدية حيث يكون منحنى العرض الكلي عموديا، فإن وظيفة منحنى الطلب الكلي ذو الميل السالب هي فقط في تحديد المستوى التوازني للأسعار P كما في الشكل التالي :

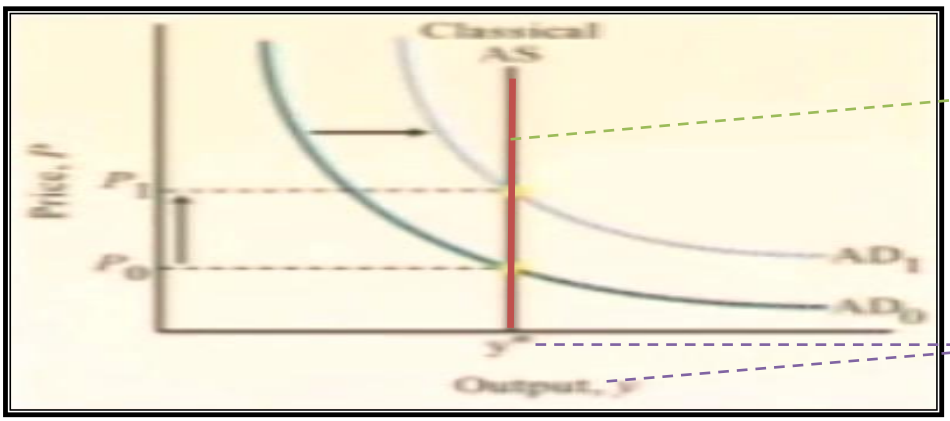

منحنى العرض عند الكلاسيك

الإنتاج عند مستوى التوظيف الكامل

- فلو ارتفع الطلب الكلي إلى أعلى نتيجة تغير أحد محدداته أو عوامله التي درسناه سابقا في اللقاء السابق وهي للتذكير : ((زيادة الاستهلاك الثابت Ca أو زيادة الاستثمار الثابت I أو زيادة الإنفاق الحكومي G أو تخفيض الضرائب T أو زيادة الصادرات Xأو زيادة كمية النقود M.))فهذا يعني أن الطلب الكلي سيزيد و سينتقل إلى اعلى (إلى اليمين) مما يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار من Po إلى P1 (فيحدث تضخم) دون أي تأثير على الإنتاج *Y (الذي يبقى ثابتا)

- فحين يزيد الطلب الكلي سيزيد الإنتاج و حينها الشركات تزيد من العمال حتى تلبي الطلب المتزايد ويزيد طلب العمال في البلد وستتنافس الشركات بين بعضها لتوظيف العمال الموجودين في البلد لذلك يتم اغراء العمال برفع أجورهم لكن زياد الأجر هي تكلفة على المنتجين و أصحاب الشركات وحين تزيد تكلفة الإنتاج وينقص هامش الربح فبالتالي المنتجين سيزيدون من أسعار منتجاتهم حتى يرفعوا هامش الربح .

إختصار الشرح في نقاط :

على المدى الطويل يكون منحى العرض في المدرسة الكلاسيكية

1. منحنى العرض الكلي عموديّا عند مستوى التوظف الكامل.
2. محددات العرض هي العمل ورأس المال والمستوى التقني.
3. وظيفة منحنى الطلب تحديد المستوى العام للأسعار.
4. العرض يخلق طلبه الخاص (يسمى قانون ساي).
5. محددات الطلب الكلي هي مستوى الضرائب والإنفاق الحكومي والعرض الاسمي للنقود.
6. المدرسة الكلاسيكية تركز على جانب العرض بدلاً من الطلب.
7. السياسة المالية والسياسة النقدية ليس لها جدوى لذلك يطالبون بابتعاد الحكومة عن الاقتصاد (دع الاقتصاد يعمل بحرية كاملة)
8. السياسة النقدية تؤدي إلى زيادة عرض النقود فقط أي ان عرض النقود لا يؤثر
9. لا توازن إلا عند مستوى التوظف الكامل.

ثانيا: منحنى العرض الكلي الكنزي (على المدى القصير):

- منحنى العرض عند كينز هو منحنى مستوي نسبيا ذو ميل موجب, حيث أن الشركات تستجيب للتغيرات في الطلب الكلي في المدى القصير عن طريق تعديل الإنتاج أكثر من تعديل الأسعار فالزيادة في الطلب تُقابل في الزيادة في العرض . عكس الكلاسيك حيت فيه تتعدل الأسعار والإنتاج بقى ثابت .. بمعنى: الزيادة في الطلب تقابل بزيادة في الإنتاج (والعكس صحيح).
- الطلب الكلي الفعال هو من يخلق العرض (أي يحدد مستوى الإنتاج Y في الأجل القصير).

- الملخص: عملية التعديل عند كينز نتيجة لتغير الطلب تأتي من خلال تغير الكميات (الإنتاج Y) بينما بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية فالتغيرات والتعديلات لتغير الطلب تأتي من خلال التغير في المستوى العام للأسعار P لأن الإنتاج ثابت حيث منحنى العرض عمودي على Y*.

ملحوظتان مهمتان:

- التوازن في النموذج الكينزي لا يعني بالضرورة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل كما هو الوضع عند الكلاسيك فالكلاسيك دائما التوازن عند مستوى التوظيف والإنتاج الكامل ، أما الكنزي فقد يعمل ويتوازن الاقتصاد في المدى القصير عند مستوى أعلى من مستوى التوظيف الكامل Yp او Y* و في هذه الحالة يظهر ما يعرف ب فجوة الطلب التوسعية (التضخمية)

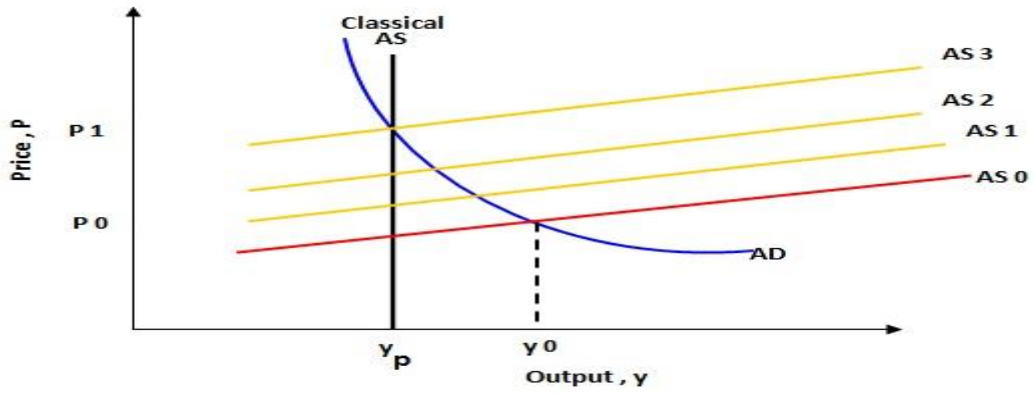

- وقد يعمل ويتوازن الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل Y* لأن الأسعار وكذلك الأجور ليست مرنه مرونة كاملة لكي تُحدث الانتقال مباشرة إلى التوازن عند مستوى التوظيف الكامل. و في هذه الحالة يظهر ما يعرف ب فجوة الطلب الانكماشية (يكون هناك نقص في الطلب الكلي الفعال).

- فقط في الأجل الطويل يعمل الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة حيث تتعدل الأسعار.

إختصار الشرح في نقاط :

وعلى المدى القصير يكون منحى العرض في المدرسة الكينزية

منحى مستوي نسبيا ميله موجب

1. منحنى العرض الكلي الكينزي شبه مستوٍ، عند التوظف الكامل.
2. التوازن في الأجل القصير يتحقق قبل الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل.
3. التوازن قد يحدث عند نقطة اقل من مستوى التوظف الكامل (فجوة انكماشية) وقد يحدث عند نقطة اعلى من مستوى التوظف الكامل (فجوة تضخمية)
4. الطلب يخلق طلبة الخاص
5. تطالب بتدخل الدولة من خلال السياسات الحكومية ويهتمون بها
6. وظيفة الطلب تحديد الأسعار وتحديد الإنتاج او كلاهما
7. عرض النقود يؤثر في المتغيرات الحقيقة

صدمات العرض (أثر التغيرات في منحنى العرض الكلي على التوازن مع ثبات الطلب الكلي) :

1) صدمة العرض التوسعية (صدمة العرض الايجابية أو المفضلة) : التوسعية يعني زيادة

- تؤدي صدمة العرض التوسعية نتيجة إلى (حدوث انخفاض في أسعار مدخلات الإنتاج أو حدوث تقدم تكنولوجي) إلى انتقال منحنى العرض الكلي AS إلى اليمين من AS0 إلى AS1 مما يؤدي إلى تغير وضع التوازن من E0 إلى E1 وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج Y من Y0 إلى Y1 ⟵ ↑ التوظيف مع انخفاض الأسعار من P0 إلى P1 . صدمة العرض الايجابية تؤدي إلى تحقيق أفضل سيناريو مرغوب في الاقتصاد والمتمثل في : (زيادة الإنتاج Y مع تخفيض الأسعار P).

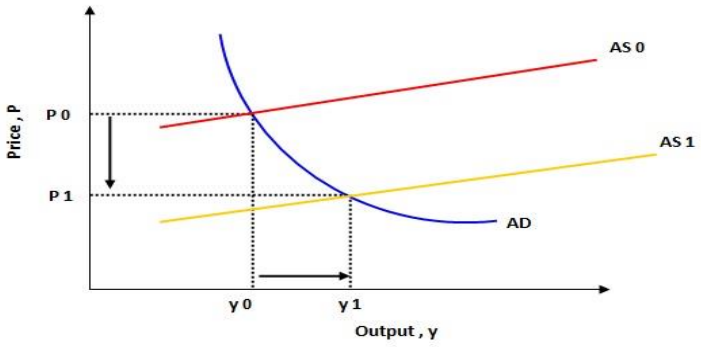

مثل : من مدخلات الإنتاج مثل الجلود في صناعة الأحذية فإذا انخفضت أسعار الجلود ستنخفض تكلفة الإنتاج فيزيد إنتاج الأحذية فحين يزيد الإنتاج سيزيد العمال ويزيد النمو الإقتصاد في البلد و تقل الأسعار وهذه صدمة مفضلة أو ايجابية .

---

2) صدمة العرض الانكماشية (صدمة العرض المعاكسة أو غير المفضلة) عكس الصدمة التوسعية

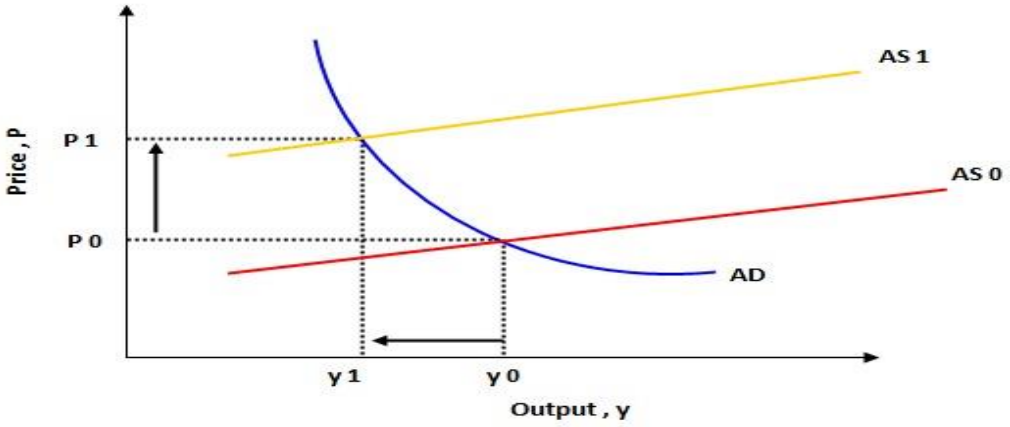

- تؤدي صدمة العرض الانكماشية نتيجة إلى (حدوث ارتفاع في أسعار مدخلات الإنتاج مثل ارتفاع أسعار البترول) إلى انتقال منحنى العرض الكلي AS إلى اليسار من AS0 إلى AS1 مما يؤدي إلى تغير وضع التوازن من E0 إلى E1 وهذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاج Y من Y0 إلى Y1 ⟵ ↓ التوظيف (زيادة البطالة) مع ارتفاع الأسعار من P0 إلى P1 . هذا يعرف بالركود التضخمي أي انخفاض الإنتاج مصحوبا بارتفاع الأسعار.

- صدمة العرض الانكماشية تؤدي إلى تحقيق أسوأ سيناريو غير مرغوب فيه والمتمثل في : (انخفاض الإنتاج Y مع ارتفاع التضخم (الأسعار P).

مثل : من مدخلات الإنتاج مثل البترول في الصناعة فإذا ارتفعت أسعار البترول ترتفع تكلفة الإنتاج فيقل إنتاج الصناعات التي تدخل فيها البترول فحين يقل الإنتاج سيضطر المنتجون إلى تسريح العمال وتحدث البطالة فينخفض النمو الإقتصاد في البلد وتزداد الأسعار وهذه صدمة معاكسة سلبية .

انتهى اللقاء السابع .

اسئلة مراجعة عن اللقاء:

1- ما هو منحى العرض الكلي؟
يصف العلاقة بين مستوى الأسعار والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2- سننظر إلى اثنين من منحنيات العرض الكلي:
المدى الطويل (منحى العرض الكلي الكلاسيكي). وعلى المدى القصير (منحى العرض الكينزي).

3- ما هي العوامل التي يعتمد عليها منحنى العرض الكلي العمودي عند الكلاسيك؟
رأس المال والعمل والتكنولوجيا.

4- ما هي وظيفة العرض الكلي عند الكلاسيك؟
تحديد الإنتاج

5- منحى العرض الكلاسيكي عموديا متى يكون عمودياً؟
عند مستوى العمالة الكاملة

6- ما هي وظيفة منحنى الطلب الكلي عند الكلاسيك؟
وظيفته تحديد المستوى العام للأسعار

7- على ماذا يعتمد منحنى الطلب عند الكلاسيك؟
مستوى الضرائب الإنفاق الحكومي العرض الاسمي للنقود.

8- ما هي وظيفة منحنى الطلب الكلي عند الكنز؟
تحديد الإنتاج وتحديد المستوى العام للأسعار او كليهما
انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اعلى عند الكينز يؤدي إلى / زيادة الأسعار وزيادة الإنتاج او كلاهما

9- صدمات العرض المعاكسة:
صدمات العرض الخارجية هي الأحداث التي تنقل منحنى العرض الكلي الكينزي.

10-إلى ماذا تؤدي الصدمات العرض العكسية _سلبية؟

انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار والنتيجة هي انخفاض في مستوى الإنتاج وارتفاع في المستوى العام للأسعار. وهي تجمع بين التضخم والبطالة وهذا يسمى (التضخم الركودي) مثل / ارتفاع في أسعار البترول.

11- إلى ماذا تؤدي صدمات العرض الإيجابية؟

زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار

وتعتبر نقطة التوازن الجديدة حيث يكون عندنا مستوى التوظف ازداد ومستويات البطالة انخفضت ومعدلات التضخم أيضا انخفضت

اللقاء الثامن / مبادئ الإقتصاد الكلي

أهداف السياسة الاقتصادية الكلية :

هناك أربعة أهداف رئيسة يسعى الى تحقيقها القائمون على تطبيق السياسات الاقتصادية في أي بلد :

1-تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي: أي نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP فالنمو الاقتصادي يعتمد على توظيف جميع عوامل الإنتاج المتاحة وبأعلى كفاءة ممكنة مما يؤدي الى تزايد في معدلات النمو الاقتصادية.

2-التوظيف الكامل للعمالة: عندما نتكلم عن النمو الاقتصادي فنعني به معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP حيث هناك عوامل تؤدي إلى ارتفاعه أهمها توظيف جميع عناصر الإنتاج وعلى رأسها عدم وجود بطالة العمالة التي هي في الحقيقة الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد فتسعي الحكومات لعمل كل ما في شانه من تعليم وتدريب وتأهيل القوى العاملة لأنها في الحقيقة هي أساس النمو الاقتصادي.

3-المحافظة على استقرار الأسعار: الاقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية جيده ولكن بدون تضخم أو على الأقل مستويات التضخم تكون معقولة لا تتجاوز 3% , لأن التضخم له تأثيرات سلبية على البلد .

4-تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار في أسعار الصرف وميزان المدفوعات: بما أن معظم الدول في العصر الحاضر تعمل كاقتصاديات مفتوحة مما يعني أن احد أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية هي استقرار أسعار الصرف (أسعار العملات) لماذا؟ لضمان استقرار التجارة الخارجية (الدولية) أي لكي لا تتأثر عملية الاستيراد والتصدير بتقلبات أسعار العملة , فلو أستورد التجار في السعودية سيارات على سعر صرف معين فلو إختلف هذا السعر سيتأثر على ربحهم .

ميزان المدفوعات: هو سجل لكافه المعاملات التي تجري بين الدولة وبقيه دول العالم ويشمل : حساب رأس المال وحساب الذهب والحساب التجاري الذي هو جزء من الحساب الأكبر و هو الحساب الجاري الذي يشمل أيضاً حساب التحويلات النقدية الصافية.

ميزان المدفوعات نظريا و محاسبيا متوازن بشكل مستمر. حالة التوازن هي حالة افتراضية.

يحدث العجز أو الفائض في الميزان متى؟ عندما لا تتساوى قيمة المدفوعات للخارج مع قيمة المدفوعات الخارج للداخل .. فمثلا لو استوردنا سيارات من ألمانيا فنحن نضطر للدفع لهم بالعملة الصعبة و ولو صدرنا بترول للخارج فسوف يُدفع لنا مقابله

لماذا سمي ميزان ؟ لأنة نظرياً لابد أن يكون دائماً متوازناً

والعجز في ميزان المدفوعات خطير لأنه يعني أن :

جانب المدين أكبر من جانب الدائن

أي قيمة المدفوعات للخارج أكبر من قيمة المدفوعات للداخل

أي قيمة مستورداتنا من السلع والخدمات أكبر من قيمة صادراتنا من السلع والخدمات

إذا كانت قيمة ما يدفعه الخارج لي أكبر مما أدفعه أنا للخارج (وفر)
كانت قيمة ما ادفعه أنا للخارج أكبر مما يدفعه الخارج لي (عجز)

هذا الوضع سيولد ضغط على العملة المحلية حيث سيؤدي إلى عمليه سحب العملة الصعبة الموجودة لدينا في البلد لسداد التزامات تجاه الخارج فيزيد الطلب على العملة الأجنبية مقابل انخفاض الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي الى تخفيض سعر صرف الأخيرة.

البطالة :

تعريف البطالة :هي عدد العاطلين عن العمل والذين يبحثون عنه ولا يجدونه. أما إذا كانوا لا يبحثون عن العمل (متقاعسين) فهؤلاء لا يعتبرون من ضمن البطالة.

وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الازدهار الاقتصادي.
تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي لأن بعض من عناصر الإنتاج غير مستخدم.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}}$$

والقوة العاملة هو اجمالي أولئك الذين يعملون والذين لا يعملون ممن هم في سن العمل ويبحثون عن عمل.

فلنفرض أن : إجمالي القوة العاملة في البلد 500 ألف عامل منهم 100 ألف عاطلين فيكون ..؟

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} = \frac{100,000}{500,000} = \frac{1}{5} = 0.2 \times 100 = 20\ \%$$

إذا طلب النسبة نضرب في 100

مثال:

إذا كان في الاقتصاد الكويتي 200000 شخص يعمل و 10000 عاطل عن العمل في سنة 2014. علما أن عدد سكان الكويت حسب اخر احصاء يبلغ مليون كويتي احسب ما يلي :

١) ما مقدار اجمالي القوة العاملة ؟ ٢) ما نسبه القوة العاملة؟ ٣) معدل البطالة؟

- ***الحل:***

١) اجمالي القوة العاملة = عدد العاملين + عدد العاطلين

= 200000 + 10000 = **210000** شخص

٢) نسبة القوة العاملة لعدد السكان = $\frac{\text{القوة العاملة}}{\text{عدد السكان}}$ = $\frac{210000}{1000000}$ = **0.21 (21%)**

٣) معدل البطالة = $\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}}$

= $\frac{10000}{210000}$ = **0.0476 (4.76%)**

من لا يدخلوا في القوة العاملة :

مثل الأطفال و المتقاعدين و العاجزين ربات البيوت و الطلاب الملتحقين بمقاعد الدراسة

أنواع البطالة:

✓البطالة الدورية : هي البطالة التي تحدث أثناء الركود الاقتصادي وقبل بلوغ الناتج الحقيقي مستوى الطاقة الإنتاجية الكامنة Yp أي مستوى التشغيل الكامل Yf (Full Employment). و يلعب هبوط الإنفاق الكلي AE الذي يُحدد الطلب الكلي AD دورا هاما في هذا الصعيد. البطالة الدورية مرتبطة بالطلب الكلي ففي حالة انخفاضه ستتولد البطالة الدورية وإذا زاد الطلب الكلي ستقل البطالة الدورية .

✓ البطالة الاحتكاكية: تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في سوق العمل وفي التكنولوجيا (الفترة الواقعة بين ترك العمل الأول و الالتحاق بالعمل البديل –فترة تعطل-) وقد تنتج عن غياب المعلومات عن الوظائف المتاحة ومكان توفرها . فمثلا فلو أن احد العمال استقال وبدأ يبحث عن عمل اخر فبين العمل الاول و الثاني تسمى بطالة احتكاكية

✓البطالة الهيكلية : وتنتج عن عدم تناسب المهارات والقدرات التي تملكها العمالة مع متطلبات سوق العمل ولمواجهة هذا النوع من البطالة لابد من إعادة تدريب وإعادة تأهيل العاطلين عن العمل، وذلك بهدف تأهيلهم لتلبية احتياجات سوق العمل .. فمثلا لو كان تخصصي محاسبة وكان هناك تُخمه في تخصص المحاسبة ولا يحتاجه سوق العمل .

✓البطالة الموسمية : يظهر هذا النوع من البطالة في القطاعات التي تتصف فيها النشاطات بالموسمية، مثل: (قطاع السياحة وقطاع الزراعة).

البطالة عند المعدل الطبيعي : تعني وجود معدل اعتيادي للعاطلين يتراوح عادة بين 4% و 6% من مجموع القوى العاملة، وهو معدل متوسط بعيد الأمد لا يتعلق بالدورات الاقتصادية حيث يستمر جزء من القوى العاملة معطلة بعد تلافي البطالة الدورية للعاملين و استيعاب الطاقة الإنتاجية الرأسمالية بشكل كامل (عند مستوى التشغيل الكامل و الناتج الحقيقي الكامن Yp) ... والمعدل الطبيعي للبطالة يتكون من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية وعندما يكون معدل البطالة الدورية = صفر.

الإجراءات المتبعة بهدف تخفيض معدل البطالة الطبيعي:

1) تخفيض البطالة الاحتكاكية : عن طريق تحسين انتقال العمال من خلال نظام معلومات أفضل تربط بين سوق العمل.

2) تخفيض معدلات البطالة الهيكلية :عن طريق تطوير مستوى التدريب والتعليم المهني بما يتناسب مع حاجة سوق العمل.

3) تقليل التمييز في التوظيف بأشكاله المختلفة: سواء كان بالتمييز حسب الجنس (بين الرجل والمرأة) أو تمييز حسب اللون (أسود أو ابيض) أي التوظيف حسب الكفاءات.

4) التخلص من الحد الأدنى للأجور: الذي يعني عدم توظيف أي شخص بأقل من الأجر الذي قامت الدولة بوضعه. قد يكون في الحقيقة هناك طلب على العمال ولكن المنشأة لا تستطيع دفع الحد الأدنى للأجور. وهذا سيؤدي إلى أن المنشأة تحجم عن التوظيف وبالتالي سيكون عندنا بطالة بسبب الحد الأدنى للأجور.

5) تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود: مما يُمكن الشركات المحلية من التوسع بالإنتاج عن طريق التصدير وبالتالي تستطيع أن توظف المزيد من العمال وبالتالي ينخفض معدلات البطالة الطبيعية.

الآثار السلبية الاقتصادية للبطالة:

- تناقص الإنتاج والدخل: إذا تعطل توظيف العمالة المدربة والمتعلمة فإن هذا يؤدي إلى فقدان إنتاج كان يمكن الحصول عليه لو وظفت هذه الطاقة البشرية وبالتالي انخفاض الإنتاج القومي يعني انخفاض الدخل القومي.
- أن الزيادة في معدلات البطالة تؤدي إلى تراجع الطلب في الاقتصاد، وذلك نتيجة تناقص مستويات الدخل القومي وهذا سيؤدي الى انخفاض الطلب على السلع والخدمات.
- البطالة لها تأثير سلبي على إيرادات الموازنة الحكومية بسببين:
  - أحدهما تراجع مستويات التوظيف يؤدي إلى تخفيض حصيلة الضريبة. أي أن إيرادات الميزانية ستنخفض وسيتولد العجز الحكومي. (النفقات G > الإيرادات T)
  - انخفاض الإنتاج وتزايد البطالة يعني تزايد النفقات الحكومية الخاصة بمدفوعات التحويلات (تعويضات البطالة ومدفوعات الضمان الاجتماعي)، وهذا يؤدي إلى تزايد العجز في الميزانية الحكومية .

الآثار السلبية الاجتماعية للبطالة:

- مع تزايد معدلات البطالة تتزايد الجرائم، ومعالجة البطالة تقلص من معدلات الجرائم.
- البطالة تُحمل الدول تكاليف تكمن في تلك الأموال التي أنفقت في تعليم وتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل.
- أن طول فترة البطالة تُفقد العمال مهاراتهم وبالتالي تزيد فترة بطالتهم.

النمو الاقتصادي : المقصود فيه نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP. وأحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي.

عوامل (شروط) النمو الاقتصادي :

1) زيادة التراكمات الرأسمالية
2) الاستثمار في الموارد البشرية : ونقصد به التعليم والتدريب واكتساب المهارات. ونجد كثيراً من الدول تهتم بالعنصر البشري -ويسمى بـ(رأس المال البشري)- عن طريق تعليمهم وتدريبهم حيث ذلك يؤدي إلى معدلات نمو عالية .
3) إعادة توظيف الموارد للاستخدامات الأفضل: يعني تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، فعند تأهيل شخص وتدريبه في مجال أو تخصص معين فيجب أن يعمل في نفس التخصص.
4) الاستفادة من اقتصاديات الحجم: المقصود بها بعض المشروعات عندما تتوسع في الانتاج تحصل على انخفاض في متوسط التكاليف الكلية مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية.

التضخم : أولا: تعريف التضخم : هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار.

ثانيا : أسباب التضخم : قد يُعزى الى:

1. ارتفاع تكاليف الإنتاج كأسعار المواد الخام.
2. زيادة احد مكونات الإنفاق القومي مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات دون ان يرافق ذلك زيادة في الإنتاج الكلي.
3. زيادة كمية النقود المتداولة M أكبر من المعروض السلعي.

ثالثا : حساب معدل التضخم :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}$$

وعادة يتم حساب المستوى العام للأسعار من خلال احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) Consumer Price Index وهو عادة يُستخدم في حساب معدل التضخم.

مثال:

إذا علمت أن المستوى العام للأسعار في سنة 2005 كان 200 و اصبح في عام 2006 يساوي 250 فإن:

معدل التضخم = المستوى العام للاسعار في السنة الحالية 2006 - المستوى العام للاسعار في السنة السابقة 2005 / المستوى العام للاسعار في السنة السابقة 2005

معدل التضخم = $\frac{200-250}{200}$ = $\frac{50}{200}$ = 0.25

اذن هذا البلد شهد معدل تضخم عالي وغير مقبول في سنة 2006 بلغ 25% .

رابعا : أثار التضخم :

1. يعمل على إعادة توزيع الأصول المالية، حيث أنه يفيد المدينين على حساب الدائنين.
فمثلاً : لو أخذت من البنك 100 ألف ريال ثم صار تضخم إني سأعيد للبنك 75 ألف فالبنك يخسر 25 ألف.
2. فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيمة و أداة للادخار نتيجة للتضخم مما يؤثر سلبا على الاستثمار، و بالتالي تتأثر سلبا كل برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية, فمثلاً: من كان يدخر 100 ألف بعد التضخم تصبح 75 ألف .
3. سؤ توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع نتيجة لتضرر فئات العاملين و المتقاعدين أصحاب الدخول الثابتة و استفادة أصحاب الدخول المتغيرة (من تجار و أصحاب المهن الحرة الخ) .

خامسا: انكماش الأسعار

- ✓ هي الفترة التي يكون فيها متوسط مستوى الأسعار في حالة هبوط (الانكماش عكس التضخم).
- ✓ خلال فترة الكساد الكبير بين 1929 و1933، انخفض متوسط الأسعار بنسبة 33%.
- ✓ عندما يهبط متوسط مستوى الأسعار فإن الأجور تميل إلى الانخفاض، ولذلك فإن الانكماش مشكلة لأن الناس قد لا تكون قادرة على تسديد ديونها. أي أن الدائنين هم المستفيدون في حالة انكماش الأسعار.
- ✓ في التضخم المدينين هم المستفيدون وفي الانكماش العكس، الدائنون هم المستفيدون.

انتهى اللقاء الثامن .

اللقاء التاسع / مبادئ الإقتصاد الكلي

العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى فيليبس)

منحنى فيليبس: يبين العلاقة العكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة في المدى القصير , في المدى الطويل ال يوجد علاقة)

هذا يعني أن السياسات المتخذة وسيتم إتباعها لعلاج وتخفيض احدهما (سواء التضخم أو البطالة) سيكون على حساب الأخر. أي أن علاج البطالة سيكون على حساب ارتفاع التضخم والعكس صحيح. تفسير ذلك :

لعلاج البطالة وتخفيضها : لا بد من تطبيق سياسة مالية توسعية أو سياسة نقدية توسعية مما يؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي AD فتستجيب الشركات بزيادة الإنتاج عن طريق توظيف مزيد من العمال (انخفاض البطالة) لكن في المقابل زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات يؤدي الى ارتفاع الأسعار P وهذا هو التضخم لذا هنا عالجت البطالة لكن حدث تضخم .

منحنى فيليبس في المدى القصير والمدى الطويل:

منحنى فيليبس في المدى القصير يُبين العلاقة العكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة.

منحنى فيليبس في المدى الطويل عمودي عند المعدل الطبيعي للبطالة,في الأجل الطويل ليس هناك تبادل بين التضخم والبطالة.

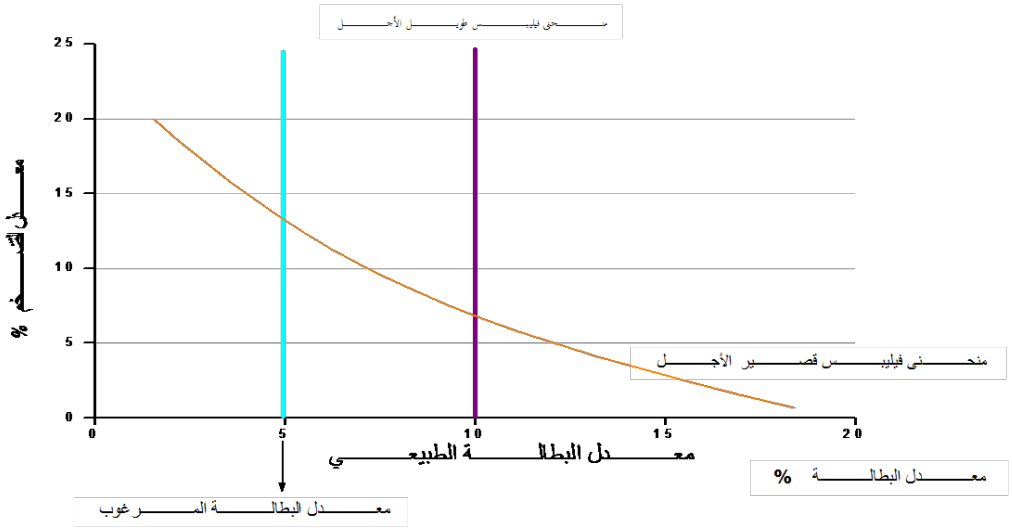

الشرح : المنحنى البرتقالي يوضح العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة على المدى القصير فنلاحظ حين يكون معدل البطالة 5 % سيكون معدل التضخم بحدود 14 % , لكن حين يرتفع معدل البطالة الى 10 % سينخفض معدل التضخم الى 6%

كل ما زاد معدل البطالة ينقص معدل التضخم والعكس ..

أما :المنحنى البنفسجي يمثل معدل التضخم والبطالة على المدى الطويل فهنا لا يوجد أي تبادل بين التضخم والبطالة.

- خداع النقود **Money Illusion**:

وهو بكل بساطة يعني ان ترتفع دخول الناس النقدية بنسبة معينة مثلا 10% ولكن في نفس الوقت يرتفع التضخم في البلد بنسبة 15%، مما يعني في الحقيقة انخفاض الدخل الحقيقي لان القوة الشرائية للنقود = $\frac{1}{P}$. فيتوهم الناس ان دخلهم زاد في حين انه انخفض بنسبة 5% .

اذن العمال سيكتشفون بعد فترة انهم خدعوا و أن الزيادة في رواتبهم ليست زيادة حقيقية فيطالبون برفع رواتبهم لتتلائم مع ارتفاع مستوى الاسعار فينخفض الطلب عليهم ويرتفع معدل البطالة (يرتفع منحنى فيليبس على المدى القصير الى أعلى ملتقيا مع منحنى فيليبس على المدى الطويل عند المعدل الطبيعي للبطالة).

عندما يكون هناك تضخم متوقع بالتالي يكون معدل الفائدة الاسمي أكبر من معدل الفائدة الحقيقي لأن:

سعر الفائدة الاسمي = سعر الفائدة الحقيقي + معدل التضخم المتوقع

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم المتوقع

- **وفي المدى القصير، التغيرات في معدل نمو النقود يؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية. فإذا انخفض معدل نمو المعروض من النقود سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية والاسمية.**
- **في المدى الطويل، الاقتصاد يستجيب لانخفاض معدل النمو النقدي من خلال انخفاض معدل التضخم، ومع تراجع التضخم فإن المعدل الحقيقي للفائدة يعود إلى قيمته الأصلية، ومعدلات الفائدة الاسمية تنخفض.**

النقود، النظام البنكي والبنك المركزي

أولا: مفهوم النقود : النقود هي كل شيء يستخدم بانتظام في المعاملات الاقتصادية أو التبادل.

ثانيا: خصائص النقود : ليس كل شئ يعتبر نقد .. فيجب أن تتوفر فيها خصائص حتى يُعتبر نقد وهي :

القابلية للتخزين : فالسلع الزراعية لا تصلح أن تستخدم كنقود لأنها صعبة التخزين.

القابلية للانقسام : يعني يمكن تجزئتها إلى أجزاء حتى تصلح لأن تكون مقياساً للقيمة , لأن هناك أشياء قيمتها قليل جداً .

القبول العام : أي يقبلها الجميع .

ثالثا: خصائص النقود :

1) تستخدم كوسيط للتبادل: فقبل استخدام النقود كان الناس يتبادلوا السلع بدلا من استخدام النقود، يمكن استخدام المقايضة أو مبادلة السلع بشكل مباشر بسلع أخرى, ولكن بمقارنة النقود مع المقايضة، من المؤكد أن النقود أكثر كفاءة, لماذا ؟ لأن المقايضة تتطلب رغبات مزدوجة ومتزامنة لا تحدث إلا من قبيل الصدفة.

2) النقود تستخدم كوحدة للحساب : النقود توفر راحة كمعيار للحساب عندما تكون الأسعار لجميع السلع مقدرة بالنقود. النقود بوصفها وحدة للحساب، أو وحدة للمعيار الذي يمكن أن يستخدم لمقارنة القيمة النسبية للسلع، مما يسهل إجراء المعاملات الاقتصادية.

3) النقود تستخدم كمستودع للقيمة : بشرط ثبات المستوى العام للأسعار , لأنها لو كانت الأسعار غير مستقرة تفقد النقود قيمتها .

رابعا: عرض النقود :

عرض النقد MS يتكون من:

(العملات التي بحوزة الناس في التداول خارج الجهاز المصرفي أو خزائن البنوك + إجمالي ودائع الناس لدى البنوك)
القاعدة النقدية MB تتكون من:
(العملات التي بحوزة الناس في التداول خارج الجهاز المصرفي أو خزائن البنوك + الاحتياطات الإلزامية والاختيارية الإضافية).

ملحوظة: عرض النقد MS دائما أكبر من القاعدة النقدية MB , لأن الاحتياطات هي جزء من الودائع .

خامسا: الجهات المؤثرة في عرض النقود :

1) المودعون من الإفراد والمؤسسات من خلال تحديد نسبة ما يودعونه لدى البنوك وما يحتفظون به خارج خزائن البنوك.

2) المقترضون من الأفراد والمؤسسات ومدى رغبتهم في الاقتراض من البنوك , لأن الإقتراض من البنوك سيرفع عرض النقد.

3) البنوك التجارية التي لديها الودائع و تؤثر في عرض النقود من خلال عملية منح الائتمان (القروض) التي تتأثر بالسياسة النقدية المتبعة (سواء كانت توسعية أو انكماشية) من طرف البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية.

4) البنك المركزي هو بنك البنوك و الذي يتحكم بعرض النقود و يؤثر في عرض النقود من خلال التغيير في القاعدة النقدية عن طريق أدوات السياسة النقدية :

أ) تغيير نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي (القانوني) R : هي نسبة إلزامية من إجمالي ودائع البنك التي يجب إيداعها لدى البنك المركزي كاحتياطات إجبارية, و هذه النسبة تتغير حسب السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي حسب الظروف الاقتصادية:

- ✓ في حالة الركود الاقتصادي: يلجأ البنك المركزي الى ↓تخفيض النسبة ⟵ يؤدي إلى↑إرتفاع أموال البنوك القابلة للإقراض ⟵ يؤدي إلى↑ إرتفاع حجم الائتمان المصرفي ⟵ يؤدي إلى↑ زيادة عرض النقد ⟵ يؤدي إلى ↑زيادة الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري ⟵ يؤدي إلى↑زيادة الطلب الكلي AD⟵ يؤدي إلى↑ ارتفاع الإنتاج الكلي كاستجابة من الشركات لزيادة الطلب على السلع و الخدمات ⟵ يؤدي إلى↑ارتفاع النمو الاقتصادي. (سياسة نقدية توسعية).

مثلاً : بنك الراجحي لديه ودائع عملاء 10 مليار ريال فإذا فرض عليه البنك المركزي نسبة احتياط أو ودائع إجبارية لمواجهة الأزمات وهي بنسبة 10% فيجب على بنك الراجحي أن يعطيه من 10 مليار التي لديه مليار واحد فيبقى لدى البنك الراجحي 9 مليار هي النقد القابل للتصرف ما يستطيع أن يقرضه البنك للناس .. ففي حالة الركود ستخفض الدولة نسبة إحتياط الودائع الإجبارية على بنك الراجحي من 10% إلى 5 % فيعطي بنك الراجحي للبنك المركز ي ودائع اجبارية لمواجهة الأزمات بمقدار نص مليار فيصبح النقد القابل للتصرف لدى البنك الراجحي 9 ونص مليار .

- ✓ في حالة الرواج الاقتصادي: للحد من الضغوط التضخمية يلجأ البنك المركزي الى ↑ ارتفاع نسبة الاحتياطي الإلزامي ⟵ يؤدي إلى↓ إنخفاض أموال البنوك القابلة للإقراض ⟵ يؤدي إلى↓ إنخفاض حجم التسهيلات الائتمانية (القروض الممنوحة

للناس) ← يؤدي إلي↓ نقص عرض النقد ← يؤدي إلى↓ إنخفاض الإنفاق ← يؤدي إلى↓إنخفاض الطلب الكلي ← يؤدي إلى ↓إنخفاض التضخم. (سياسة نقدية انكماشية).

ب) سعر إعادة الخصم : يُمثل سعر إعادة الخصم سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم أوراقها التجارية (مقابل إقراضها الأموال) :

✓ في حالة الركود الاقتصادي: لو أراد البنك المركزي التوسع في منح الائتمان سوف يعمد الى ↓خفض سعر إعادة الخصم ← يؤدي إلى↓إنخفاض تكلفة الحصول على الأموال ← يؤدي إلى↑إرتفاع خصم الأوراق المالية التي بحوزة البنوك ← يؤدي إلى↑ ارتفاع السيولة لديها ← يؤدي إلى↑ ارتفاع القروض الممنوحة لعملائها ← يؤدي إلى↑زيادة عرض النقد ويزيد الإنفاق الكلي (سياسة نقدية توسعية).

✓ في حالة الرواج الاقتصادي: أما إذا أراد البنك المركزي تقليص حجم الائتمان الممنوح يلجأ الى ↑ رفع سعر إعادة الخصم ← يؤدي إلى↑ ارتفاع تكلفة الاقتراض لدى البنوك ← يؤدي إلى↓إنخفاض فتُحجم عن خصم ما لديها من أوراق مالية ← يؤدي إلى↓إنخفاض الأموال القابلة للإقراض لديها ← يؤدي إلى↓ إنخفاض القروض الممنوحة لعملائها ← يؤدي إلى↓نقص عرض النقد ← يؤدي إلى↓إنخفاض الإنفاق الكلي ← يؤدي إلى↓إنخفاض الأسعار. (سياسة نقدية انكماشية).

ج) سياسة السوق المفتوحة : يُقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي الى السوق النقدية و المالية مشتريا أو بائعا لبعض الأوراق المالية (شهادات الإيداع أو أذونات و سندات الخزانة)، حيث يستطيع التحكم من خلالها بعرض النقد :

✓ في وقت الركود الاقتصادي : يقوم البنك المركزي بضخ السيولة عن طريق شراء الأوراق المالية ← يؤدي إلى ↑ زيادة عرض النقد (سياسة نقدية توسعية).

✓ في وقت الرواج الاقتصادي : يقوم بسحب السيولة عن طريق إصدار و بيع الأوراق المالية ←يؤدي إلى↓نقص عرض النقد (سياسة نقدية انكماشية).

و بالتالي يعيد البنك المركزي بواسطة هذه السياسة النقدية غير المباشرة التوازن بين المعروض السلعي و المعروض النقدي.

البنوك التجارية وعملية توليد النقود : لها جانبين أصول و خصوم : البنك التجاري يقبل الأموال من المدخرين على شكل ودائع (خصوم)، ويستخدم هذه الأموال لمنح القروض للأفراد و الشركات (أصول) و يحقق البنك الأرباح من خلال فرق الفائدة التي يتقاضاها من المقترضين و تلك الفائدة التي يعطيها للمودعين ... الميزانية العمومية المبسطة للبنك التجاري لها جانبان:

1. الخصوم : وتسمى أيضاً مطلوبات هي مصادر الأموال التي يحصل عليها البنك و أهمها الودائع، والبنك هو المسؤول عن إعادة الأموال إلى المودعين عند طلبها. وتشمل أيضا رأس المال التي يُساهم بها أصحاب البنك الأصليون.

2. الأصول (الموجودات): هي استخدام مصادر الأموال التي بحوزة البنك لمنحها كقروض تولد دخل للبنك. و تشمل الأصول كذلك الاحتياطات الإجبارية و الإضافية التي لا يستطيع البنك إقراضها.

مثال مبسط للتوضيح :

الخصوم		الأصول	
الودائع	2000	الاحتياطي	200
رأس المال	200	القروض	2000
المجموع	2200 $	المجموع	2200 $

- **عملية توليد أو خلق النقود Money Creation**
- تلعب البنوك التجارية دورا رئيسا في توليد النقود من خلال منح الائتمان (القروض) حيث يعتمد دور العمليات المصرفية على نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي المقررة من البنك المركزي (R).
- **مضاعف النقود:** هو مقلوب نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي= $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي النقدي}} = \frac{1}{R}$
- **الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية (الودائع)= الوديعة الأصلية × $\frac{1}{R}$**
- **الزيادة في عرض النقود M1 والناتجة عن الزيادة في الوديعة الاصلية =**

الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية (الودائع) – قيمة الوديعة الأصلية

- ***مثال: لنفترض أن الجدول التالي يُبين المطلوبات والموجودات (الأصول) بشكل مبسط لأحد البنوك السعودية (الراجحي) في لحظة ما.***
- **علما أن نسبة الاحتياطي الالزامي 10%**
- **على فرض أن الخصوم هي فقط الودائع.**

بنك الراجحي			
الخصوم		الأصول	
الودائع	$ 1000	الاحتياطات الإلزامية	$ 100
		القروض	$ 900
1000		1000	

قام أحد الاشخاص بإيداع 100 دولار في بنك الراجحي من خلال فتح حساب جديد، ما الذي يحدث لميزانية بنك الراجحي؟

عندما يقوم العميل بإيداع 100 دولار كودائع نقدية لفتح حساب جاري، العملة لدى الجمهور خارج البنوك انخفضت بينما الودائع الجارية لدى البنوك زادت. أي أن كتلة عرض النقود دون تغيير، ولكن زادت احتياطيات البنك.

بنك الراجحي سوف يضرب 100 ب 10% =10$ ويضعها كاحتياطي اجباري لدي البنك المركزي وبالتالي يكون:

النقد الحر القابل للتصرف = 100 – 10= 90$

سوف يقوم البنك باقراض مبلغ 90$ لأحد الأفراد.

هذا المقترض سوف يقوم بصرف المبلغ ودفعه لشخص اخر (بائع خضار او بائع تموينات) والذي بدوره سيقوم بايداع 90$ في بنكه بنك B وهكذا يقوم بنك B بوضع 10% من 90$ كاحتياطي اجباري في البنك المركزي (9$) والباقي (81$) يقوم باقراضها

وبذلك يتضاعف المبلغ الأصلي من خلال نشاط البنوك الائتماني للبنوك من 100$ الى 1000$:

١) مضاعف النقود: = $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي النقدي}} = \frac{1}{R} = \frac{1}{0.10} = 10$

٢) الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية (الودائع)= الوديعة الأصلية × $\frac{1}{R}$

= 100 × 10 = 1000$

٣) الزيادة في عرض النقود M1 = الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية (الودائع) – قيمة الوديعة الأصلية

= 1000 – 100 = 900$

حتى نعرف النقد الحر القابل للتصرف

طرحنا قيمة الإيداع من قيمة الإحتياط الإجباري من البنك المركزي

هناك كانت قيمة الإيداع 100 – 10 وهي قيمة الإحتياط الإجباري

110 = 10 + 100

1100 = 100 + 1000

990 = 900 + 90

بنك الراجحي			
الخصوم		الأصول	
1100	الودائع	110	الاحتياطات الإلزامية
1100		990	القروض
1100		1100	

نموذج سوق النقود :

- نموذج سوق النقود يجمع بين عرض النقود الذي يحدده البنك المركزي، مع الطلب على النقود الذي يحدده الجمهور.
- التقاء منحنى عرض النقود مع منحنى الطلب على النقود يحدد سعر النقود (سعر الفائدة).
- يستطيع البنك المركزي أن يغير مستوى سعر الفائدة من خلال التحكم في عرض النقود عن طريق أدوات السياسة النقدية.
- في المدى القصير لعلاج الركود يستطيع البنك المركزي عن طريق زيادة عرض النقود أن يخفض سعر الفائدة ⟵ فيزيد الاستثمار ⟵ فيزيد الإنتاج.
- في المدى الطويل التغير في عرض النقود لا يؤثر على الإنتاج بل فقط يؤثر على الأسعار فيحدث تضخم لأن الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل, زيادة عرض النقد تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار , علاقة طردية على المدى الطويل مع الأسعار.

- الطلب على النقود The Demand for Money

النقود مجرد جزء من الثروة، فيمكن الاحتفاظ بها في شكل نقود أو الاحتفاظ بها كأصول مثل الأسهم أو السندات.

- **أولا: دوافع الطلب على النقود**

١) **الطلب على النقود لغرض المعاملات Transactions Demand** ← مثل : شراء سيارات أو هواتف أو خبز ... فهذه تسمي معاملات

٢) **الطلب على النقود لغرض الاحتياط Precautionary Demand** ← أي طلب النقود للإدخارها و استخدامها في المستقبل

٣) **الطلب على النقود لغرض المضاربة Speculation Demand** ← أي المتجارة والاستثمارات

- **المدرسة الكلاسيكية تقول أن الطلب على النقود يشمل الأول والثاني (المعاملات والاحتياط) فقط في حين كينز أضاف الطلب على النقود لغرض المضاربة.**
- **يقصد ب الطلب على النقود لغرض المضاربة : قيام الأفراد بالاحتفاظ بجزء من ثروتهم على شكل نقود سائلة بغرض اقتناص أي فرصة مربحة من شراء السندات.**
- **و سعر السند (ذو معدل الفائدة الثابت) =** $\frac{\text{قيمة الفائدة الثابتة}}{\text{سعر الفائدة السوقي}}$
- **بالتالي يوجد علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وبين أسعار السندات.**
- **سعر الفائدة السوقي هو: مقياس تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود سائلة.**
- **وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود هي: العائد الذي يمكن الحصول عليه من خلال الاحتفاظ بالنقود في شكل أصول أخرى.**

✓ عندما يشتري البنك المركزي سندات حكومية من البنوك سيزيد عرض النقد من أجل تخفيض أسعار الفائدة، يعني زيادة الطلب على السندات، (فالشراء) عندما يدخل البنك المركزي كمشتري فالطلب على السندات سيزيد وبالتالي إذا زاد الطلب على السندات فإن أسعار السندات تميل إلى الارتفاع.

✓ زيادة أسعار الفائدة، تعني زيادة تكلفة الفرصة البديلة تكلفة الحصول على النقود (تكون عالية) لأجل انتهاز الفرصة للحصول على هذا العائد، وعليه فإن الجمهور يطلب نقودا أقل, وعندما يُطلب نقوداً اقل سيقل الطلب على السندات مما يقلل أسعارها وعلى العكس فإن الطلب على النقود يزيد مع انخفاض أسعار الفائدة، ويوجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود لأغراض المضاربة .... هذا يُفسر أن (ميل منحنى الطلب على النقود سالب).

ثانيا: عوامل الطلب على النقود

1) العوامل التي تزيد الطلب على النقود؟ (تنتقل منحنى الطلب إلى اليمين أي الى أعلى)

- زيادة المستوى العام للأسعار , فإذا ارتفع سعر التفاح والخبز وغيرها من المواد فهذا يجعل حاجتنا للنقود أكثر .
- الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي , إذا زاد الإنتاج زاد الدخل وبالتالي يزيد استهلاك الناس فيزيد حاجة الناس للنقود .

2) العوامل التي تقلل الطلب على النقود؟ (تنتقل منحنى الطلب إلى اليمين أي الى أعلى) (عكس 1)

- انخفاض المستوى العام للأسعار, فإذا انخفض سعر التفاح والخبز وغيرها من المواد فهذا يجعل حاجتنا للنقود أقل .
- انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي , إذا انخفض الإنتاج انخفض الدخل وبالتالي ينخفض استهلاك الناس فينخفض حاجة الناس للنقود .

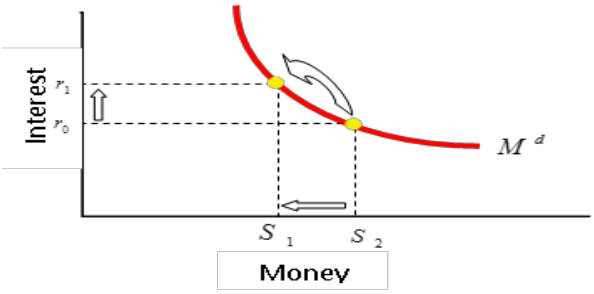

ثالثا: تأثير السوق النقدي بالسوقي الحقيقي (سوق الإنتاج) :

- التقاء منحنى عرض النقود MS مع منحنى الطلب على النقود MD يحددان سعر الفائدة عند r_0 حيث يكون الاستثمار = I_0 ويكون الإنتاج = Y_0

- في حال اتبعت الدولة سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود فهذا سوف ينقل منحنى عرض النقود MS الى اليمين من MS_0 الى MS_1 فيما سيخفض سعر الفائدة من r_0 الى r_1 وبما أن سعر الفائدة (تكلفة رأس المال) انخفض فهذا سيؤدي الى زيادة الاستثمار من I_0 الى I_1 وحيث ان الاستثمار احد مكونات الطلب الكلي فسيرتفع AD الى اعلى وتستجيب الشركات بزيادة الإنتاج من Y_0 الى Y_1 .

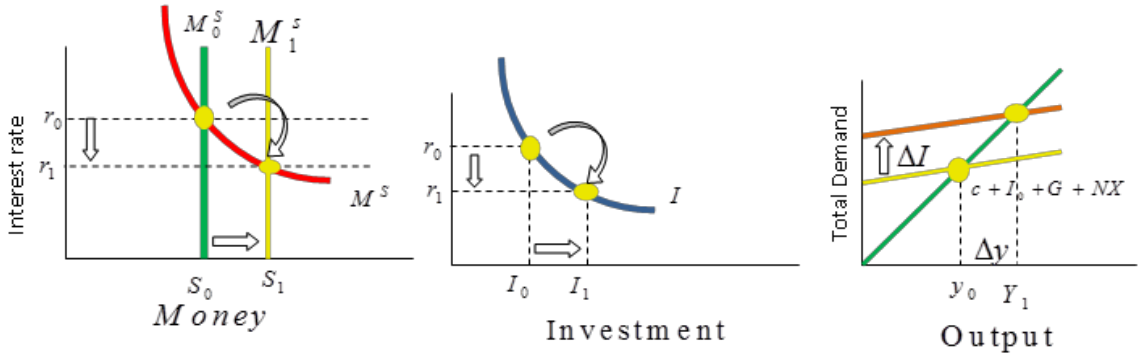

انتهى اللقاء التاسع .

وتم بحمد الله إنهاء التفريغ
وأعتذر إن وجد خطأ أو تقصير
و أتمنى التوفيق للجميع
ولا تنسونا من دعائكم